الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٥١
الاثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة الأمين العام بإحالة تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/53/286)

مشروع القرار A/53/L.18

التعديل A/53/L.19

السيد مرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود باسم وفدي أن أعرب عن شكرنا الخالص للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره الشامل. فتقريره السنوي يمكننا من استعراض أعمال الوكالة التي تجري بها تحولات دينامية في ظل رئاسة المدير العام محمد البرادعي. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد له دعمنا الكامل في اضطلاعه بولايته.

طوال أكثر من ٤٠ عاما قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها مؤسسة خاصة للأمم المتحدة مساعدات قيّمة إلى الدول الأعضاء في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. ولا يُنكر أحد أن الدور البارز للوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية أصبح اليوم أكثر أهمية من ذي قبل بالنسبة لمصالح الدول الأعضاء.

ويظل لأنشطة الوكالة في مجال التعاون الدولي دورها الهام في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. فكما نعلم جميعا، فإن تقديم خدمات الطاقة الملائمة التي يمكن تحمّل نفقاتها عنصر أساسي في التنمية المستدامة. والتحدي هنا هو تطوير هذه الخدمات المتصلة بالطاقة بحيث تدعم التنمية على أفضل وجه. كما تدعم نوعية المعيشة وخاصة في البلدان النامية.

وفي هذا الصدد يذكر أن جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد شدد دمج الشواغل البيئية والإنمائية في عملية اتخاذ القرارات. ثم إن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيُّر المناخ المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في كيوتو أعاد تركيز الاهتمام على الطاقة والبيئة وأتاح أيضا للوكالة الدولية للطاقة الذرية فرصة لتقديم المعلومات عن عملها بشأن تكاليف ومزايا بدائل الطاقة النووية وبدائل الطاقة الأخرى. والواقع أن ذلك

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86276
9886276

كان واحدا من أمثلة إسهام الوكالة في تحقيق هدف منظومة الأمم المتحدة كلها وهو التنمية المستدامة.

ويود وفدي أيضا أن يعقب على عمل الوكالة المتعلقة بأمان المصادر الإشعاعية. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أن أمان المصادر الإشعاعية وأمن المواد المشعة ما زالا يمثلان مصدر قلق خاص. فثمة إدراك متزايد بأن سكان العالم معرضون للإشعاع من عدد من المصادر، بما في ذلك مصادر طبيعية وصناعية ومهنية. والدعم المتواصل الذي تقدمه الوكالة على سبيل الأولوية للمشروع النموذجي المتعلق برفع كفاءة البنى الأساسية للأمان الإشعاعي وأمان النفايات في بعض البلدان النامية، مع التركيز على مراقبة المصادر الإشعاعية، لهو أمر جدير بالثناء العاطر. ونحن على اقتناع بأن اشتراك الوكالة في هذا المجال، سيؤدي إلى وضع نظام نجاح للتبليغ والترخيص والمراقبة، وقائمة بكل المصادر الإشعاعية في جميع البلدان النامية المشاركة.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق بإيجاز إلى الضمانات النووية ونظام التحقق الخاصين بالوكالة، على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي. منذ اتخاذ قرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، في المؤتمر الذي عقدته الأطراف في عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، أصبح نظام الضمانات والتحقق من عدم الانتشار النووي أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالتالي بات من الحتمي تطبيق كل ضمانات الوكالة وتدابيرها للتحقق بطريقة غير تمييزية، وبما يتسق والأحكام ذات الصلة، الواردة في معاهدة عدم الانتشار.

وما زال القصور الغذائي، من حيث السعرات والبروتينات والفيتامينات والمعادن يؤثر على مئات الملايين من الناس، وخاصة في العالم النامي. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ينصب اهتمامها على استخدام التقنيات النظيرية في تحديد الفئات السكانية المعرضة للخطر، ورصد وتحسين فعالية برامج التدخل الغذائي، تفيد البلدان النامية. ووفدنا يقدر أيضا دور الوكالة في مساعدة دولها الأعضاء الـ ١٢٨ - والتي تشكل الدول التي ليس لديها برامج للطاقة النووية ٨٠ في المائة منها تقريبا - في استخدام النويدات المشعة وبصفة أساسية، لأغراض البحث والتطبيقات الطبية والصناعية والزراعية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على التعاون المثمر بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهيئات أخرى في الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وغير ذلك من المنظمات الدولية. ومن الأساسي أن يتواصل تعزيز هذا التعاون.

ختاما، أود أن أشكر المدير العام، محمد البرادعي، مرة أخرى على تقديره، وعلى توجيهه القدير لعمل الوكالة. وكلنا ثقة بأن الوكالة، في ظل قيادته، ستتمكن من مواجهة التحديات التي تنتظرها.

السيدة روزغونوفا (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سبق أن أعلنت سلوفاكيا تأييدها للبيان الذي قدمه ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وحيث أن سلوفاكيا انتخبت مؤخرا عضوا في مجلس المحافظين، أود أيضا أن أدلي ببيان على المستوى الوطني.

أولا، أود أن أعبّر عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بقيادة مديرها العام محمد البرادعي، أثناء السنة الماضية.

إن الجمهورية السلوفاكية تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنظمة الرئيسية التي تؤدي، من خلال نظامها للضمانات، وظائف لا يمكن الاستعاضة عنها في مجال احترام أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. وتقدر سلوفاكيا أيضا دور الوكالة في كفالة عدم إساءة استخدام المساعدة التي تقدمها للدول الأعضاء في أشكال مختلفة، لأغراض عسكرية.

إن النجاح الذي حققته الوكالة طوال ٤١ عاما من وجودها، لهو نتيجة الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وكذلك في ميدان التعاون التقني. وسلوفاكيا، بوصفها بلدا لديه برنامج نووي نشط، تعلّق أهمية كبرى على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير البرنامج النووي السلوفاكي وتحسين أمانه النووي.

وأود أن أشير إلى المواقف الأساسية لسلوفاكيا بشأن جدول الأعمال النووي. لقد رحبت سلوفاكيا بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى،

في المؤتمر الذي عقد في ١٩٩٥، لاستعراض المعاهدة وتمديدها، والذي أيّد أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني وتطبيق نظام الضمانات. ونعتقد أن المؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠، سيؤدي إلى تقييم إيجابي لتنفيذ المعاهدة، وسيعتمد التدابير الجديدة التي ترمي إلى تعزيز فعالية نظام الضمانات وزيادة تحسين كفاءته. وترى سلوفاكيا أن تحقيق العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر بالغ الأهمية في عدم انتشار الأسلحة النووية.

كما أن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي يتعززان بتنامي عدد الدول الموقّعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي بلغت ١٥٠ دولة، وبالتصديق عليها من جانب ٢١ دولة. وقد صدقت سلوفاكيا على المعاهدة في آذار/ مارس ١٩٩٨، بوصفها واحدا من البلدان الـ ٤٤ التي يعد تصديقها لازما لدخول المعاهدة حيّز النفاذ. وسلوفاكيا تؤيد عملية تعزيز التعاون بين الوكالة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك لأسباب سياسية وتقنية ومالية.

إن قضية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي أصبحت محط اهتمام المجتمع الدولي بعد التجارب النووية التي أجريت في الهند وباكستان. ولقد أعربت سلوفاكيا عن قلقها من هذه التجارب، وبعد البيانات التي صدرت مؤخرا عن رئيسي وزراء الهند وباكستان، يحدونا الأمل في أن يوقّع البلدان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويصدقا عليها دون شروط ودون تأخير.

وفي رأينا أن ثمة مساهمة أخرى في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠، ألا وهي قرار مؤتمر نزع السلاح ببدء مفاوضات بشأن إعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووي الأخرى. ونحن نؤيد مبادرة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بأن يعرض على مؤتمر نزع السلاح مساعدة الوكالة في وضع الترتيبات التقنية الخاصة بهذه المعاهدة.

ونحن نؤيد أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة فيما يتعلّق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونرحب بمبادرة المدير العام بتزويد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالبروتوكول الإضافي النموذجي، ونأمل أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة في تنفيذ التزاماتها في مجال الضمانات، وأن تتفاوض لاعتماد بروتوكول إضافي.

وتأسف سلوفاكيا لقرار العراق بتعليق تعاونه مع مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحث العراق على احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومذكرة التفاهم مع الأمين العام للأمم المتحدة، المؤرخة شباط/ فبراير ١٩٩٨.

أود الآن أن انتقل إلى بعض المسائل التنظيمية التي بدأها المدير العام.

تتابع سلوفاكيا باهتمام كبير تنفيذ خطة العمل التي نشأت عن مؤتمر الإدارة العليا في كانون الثاني/يناير من العام الحالي. ونظرا للصعوبات المالية التي مرت بها الوكالة في العقد الأخير، نرحب بمبادرات زيادة التشديد على عملية صياغة البرامج والميزانية بإنشاء لجنة جديدة لتنسيق البرامج. إن عملية الاستفادة القصوى من الموارد المخصصة مع المحافظة على الوظائف الرئيسية للوكالة ينبغي تقييمها بعناية وتطويرها بقدر أكبر. ويجب أن يكون الهدف الأساسي لهذه العملية تحسين فعالية التكاليف لصالح الدول الأعضاء.

وفيما يتصل بخطة العمل، يتطلع بلدي إلى إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وهي وثيقة ستحدد اتجاه الوكالة في السنوات الخمس القادمة. ونتوقع من هذه الوثيقة أن تحدد بشكل ملموس الغايات والأهداف الشاملة للاستفادة القصوى من الموارد المخصصة مع المحافظة على الوظائف الرئيسية للوكالة.

وفي مجال تعزيز نظام الضمانات، ترى سلوفاكيا في إبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات إسهاما كبيرا في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم الانتشار العالمي للأسلحة النووية، وسلوفاكيا على استعداد للمساهمة في ذلك.

وبعد مشاركة سلوفاكيا النشطة في لجنة الـ ٢٤، والمشاورات التالية مع الوكالة، وافق مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر على اتفاق جديد بين الجمهورية السلوفاكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيقات

الضمانات فيما يتصل بمعاهدة عدم الانتشار والبروتوكول الإضافي لهذا الاتفاق. وسوف يحل اتفاق الضمانات محل الاتفاق الحالي المبرم مع حكومة تشيكوسلوفاكيا السابقة.

إن التعاون بين الوكالة والدول الأعضاء في مجال الأمان النووي والحماية من الاشعاعات من أهم القضايا بالنسبة لسلوفاكيا. فالطاقة النووية تقوم بدور هام في الاقتصاد السلوفاكي، حيث تنتج محطات القوى النووية ما يقرب من ٥٠ في المائة من كهرباء سلوفاكيا.

وتحتفل سلوفاكيا في هذا العام بالذكرى السنوية العشرية لبدء تشغيل الوحدة الأولى من محطة القوى النووية بمفاعل مبرد بالماء ومهدأ بالماء في جاسلوفسكي بوهونيس.

وقد بدأ تشغيل الوحدة الأولى من محطة القوى النووية الثانية في سلوفاكيا، محطة موشوفسي للقوى النووية، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ومن المقرر بدء تشغيل الوحدة ٢ لمحطة موشوفسي للقوى النووية في عام ١٩٩٩. وقد سبق بدء تشغيل محطة القوى النووية هذه أعمال تكميلية وبرامج لدفع درجة الأمان كانت مكلفة من الناحيتين التقنية والمالية. وتعد محطة موسوفسي للطاقة النووية مثالا للتعاون الدولي في مجال تحقيق معايير مقبولة دولية للأمان. وقد شاركت شركات من فرنسا والمانيا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا مع الوكالة، بقدر ملحوظ في الارتقاء بمستوى الأمان في هذه المحطة للطاقة النووية. وترى السلطات السلوفاكية المختصة أن مساعدة الوكالة، على وجه الخصوص، عنصر أساسي في الشفافية الدولية في جميع المسائل المتصلة بالأمان.

لقد صدقت سلوفاكيا على اتفاقية الأمان النووي في ٧ آذار/مارس ١٩٩٥، بوصفها أول بلد به مفاعلات نووية برية عاملة.

وفي مجال الحماية من الإشعاع، ساهمت سلوفاكيا مساهمة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي باتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق على الاتفاقية المشتركة لسلامة إدارة الوقود المستهلك وسلامة إدارة النفايات المشعة. وبعد اعتماد القرار GC (41)/RES/11 في المؤتمر العام الـ ٤١ للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعلن المجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا موافقة على الاتفاقية المشتركة، ونتوقع إيداع صكوك التصديق لدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل نهاية عام ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بالقرار GC (41)/RES/21، قررت الحكومة السلوفاكية في تموز/يوليه من العام الحالي أن تشارك في المبادرة الدولية لإقامة التابوت الخرساني حول مفاعل تشيرنوبيل. وسوف تساهم سلوفاكيا بمبلغ ٢ مليون من وحدات النقد الأوروبية في خطة التنفيذ. وسيعلن عن هذه المساهمة رغم صعوبات الميزانية والكوارث الطبيعية التي حدثت في سلوفاكيا في هذا العام.

السيد سكوادرون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الولايات المتحدة، أود أن أشيد بالمدير العام على تقريره. ونلاحظ مع التقدير أداءه الممتاز خلال العام الماضي، بوصفه المدير العام الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في دعم المساهمات الكبيرة المقدمة من الوكالة للسلم والرخاء الدوليين.

وقد التزمت الوكالة، على مر السنين، بمجموعة متنوعة من البرامج التي تعزز الأمن والصحة والبيئة وسلامة المجتمع الدولي. لقد فعلت ذلك بتفوق. إن منجزات الوكالة المنعكسة في تقرير الأمين العام تبين الدور الحاسم للوكالة في تشجيع التعاون في أوجه الاستخدام العديدة والهامة للمواد النووية والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، في ظل ظروف سليمة لعدم الانتشار.

ويؤدي نظام الضمانات للوكالة وظيفة أساسية تتمثل في التحقق من الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومعاهدات أخرى لعدم الانتشار. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد أهمية البروتوكول الإضافي النموذجي المعتمد في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧، وتشعر بالفخر لأنها كانت أول دولة حائزة للأسلحة النووية توقع على البروتوكول الإضافي. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود المستمرة للوصول بإجراءات الضمانات الجديدة المتفق عليها إلى حيز النفاذ في أسرع وقت وعلى أوسع نطاق ممكن.

وما زال تعزيز الأمان النووي الهدف الرئيسي لوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعمل إدارة الأمان النووي بصورة فعالة مع العناصر الأخرى بالوكالة والدول الأعضاء لكفالة الإبقاء على الأمان ضمن أولويات استخدام الطاقة النووية

في الأغراض السلمية. وتقوم البرامج التدريبية الواسعة للوكالة بتعزيز الأمان. إن أفرقة استعراض سلامة التشغيل وخدمات الأمان الأخرى التي توفرها الوكالة للدول الأعضاء تقدم مشورة رفيعة النوعية وتساعد على تركيز برامج المساعدة والتعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة في مجال الأمان، في الأماكن الأمس حاجة إليها. إن اتفاقية الأمان النووي، التي تعمل الوكالة بوصفها أمانة لها، تجسد التزام الموقعين بالأمان. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد دعمها القوي لعمل الوكالة في مجال الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، والتزامها بمواصلة تعزيز هذه الأنشطة الهامة.

والولايات المتحدة تود أن تثني على جهود الوكالة المتواصلة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق. والولايات المتحدة تحث العراق بشدة على إلغاء قراره المتخذ في ٥ آب/أغسطس بوقف التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكما جاء في البيان الرئاسي لمجلس الأمن في ١٤ أيار/مايو، يجب على العراق أن يرد على كل الأسئلة والشواغل المتبقية لدى الوكالة قبل أن يوافق المجلس على الانتقال إلى الرصد الطويل الأجل. ويجب على العراق بصفة خاصة، كما هو مطلوب بقرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١)، أن يصدر تشريعات جنائية تحظر الأنشطة التي تخالف قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

ويشغل بال الولايات المتحدة عدم تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الوكالة. وإننا نشجع ذلك البلد على العمل مع الوكالة لاتخاذ كل الخطوات التي تراها الوكالة ضرورية لرصد إطار العمل المتفق عليه. ونشجع كذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات الآن - مثل خطوات المحافظة على المعلومات مما يساعد على تيسير مهمة الوكالة في التحقق من الإعلانات الأولية لذلك البلد في الوقت الملائم بموجب إطار العمل المتفق عليه. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لأحكام إطار العمل المتفق عليه وإلى عدم اتخاذ أية إجراءات يمكن تفسيرها على أنها تقوض دعائم التزامها بإطار العمل.

والولايات المتحدة تثني على برنامج الوكالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ويشارك ٦٠ بلدا في الوقت الحالي في قاعدة بيانات الوكالة للاتجار غير المشروع، مما يدلل على الاهتمام الشديد بالجهود التعاونية لرصد المواد النووية ومصادر الإشعاع الأخرى. ونحن ممتنون للوكالة على دورها القيادي في توفير التحليلات النظامية والمنهجية في هذا المجال الحاسم. فضلا عن ذلك، ولما كانت الحماية المادية الجيدة أفضل وسيلة لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، فإننا نثني على جهود الوكالة في العمل على تحسين المبادئ التوجيهية للحماية المادية وفي مساعدة الدول على تطبيق نظم فعالة للحماية المادية.

وتود الولايات المتحدة أن تكرر دعمها المستمر لبرنامج الوكالة للتعاون التقني. وبوصفنا المساهم الرئيسي في هذا البرنامج القيم، فإننا نقدر أهميته في تحسين نوعية حياة الإنسان في كثير من البلدان. والمشاريع المتنوعة التي يضطلع بها برنامج التعاون التقني وفوائدها الكثيرة توفر للعالم فهما أفضل للطريقة التي يمكن أن تستعمل بها المواد النووية للمساعدة على حل المشاكل في مجالات الطب، والصحة، والزراعة، والصناعة الأولية. وهذا العمل يساعد على تحقيق رؤية التوسع في الاستعمالات السلمية للمواد النووية في المستقبل.

وباسم حكومة الولايات المتحدة، أود مرة أخرى أن أشكر السيد البرادعي على تقريره، وأن أشير إلى البداية الممتازة لعمله. ونتطلع إلى تعاوننا المستمر مع الوكالة مع الاعتراف التام بأهمية هذا المصدر الثمين لأمن العالم وسكانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يلاحظ وفد جمهورية إيران الإسلامية بارتياح تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السنوي إلى الجمعية العامة عن عام ١٩٩٧، الذي يلخص الانجازات الهامة للوكالة أثناء تلك الفترة. ونشكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة، على بيانه الوافي والمفيد الذي ألقى الضوء على التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة خلال عام ١٩٩٧.

وجمهورية إيران الإسلامية تعلق أهمية كبرى على التعاون الدولي في التطبيق السلمي للطاقة النووية، وتتابع باهتمام كبير الدور التشجيعي الذي تضطلع به الوكالة في هذا المجال. ويقدر وفدي التعاون التقني المفيد الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء في مجالات الزراعة والصناعة والطب وغيرها من المجالات ذات الصلة، مثل تحلية المياه. وفي هذا الصدد، يجب التركيز على أهمية التمويل المستديم، وبخاصة من خلال الإسهامات الطوعية

في برامج الوكالة للمساعدة التقنية. ومما يثير شواغل البلدان النامية كافة عدم ارتكاز صندوق الوكالة للتعاون التقني على موارد مضمونة يمكن التنبؤ بها.

إلا أن حالات استثنائية انتهك فيها نظام ضمانات الوكالة في الماضي القريب. أعطت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض البلدان الصناعية الأخرى ذريعة لتقوض مهام وواجبات الوكالة القانونية تجاه البلدان النامية، ولتنتقص، أكثر من قبل، من حقوق الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية. وهذه السياسات تُنتهج لتحقيق مكاسب سياسية، وهي تتنافى مع مصالح واحتياجات البلدان النامية، حتى تلك التي صادقت عمليات تفتيش الوكالة على كون برامجها مكرسة للطاقة النووية السلمية، والتي دأبت على اتباع سياسة الباب المفتوح أمام عمليات تفتيش الوكالة.

ويحق للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقا لنص المعاهدة، أن تطور الطاقة النووية، وتجري البحوث بشأنها، وتنتجها، وتستعملها للأغراض السلمية. وهذا الحق يجب على الدول الأعضاء أن تكفله لا أن تنتهكه. والحصول على الطاقة النووية يجب أن يتم ليس فقط بدون عوائق، بل أن يحظى أيضا بالمعاملة التفضيلية بموجب المعاهدة. وبطبيعة الحال، هذا لا يمنع أي دولة من إثارة الشواغل حول حدوث مخالفة من جانب أية دولة أخرى. ولكن هذا يجب ألا يكون أمرا تحكميا أو صادرا عن طرف واحد. فالوكالة هي السلطة المختصة بعلاج هذه الشواغل. والواقع أن الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أكدت من جديد قبولها هذه السلطة ووافقت على أن شواغلها يجب أن تقدم للوكالة مع الأدلة المدعمة، ثم وافقت أيضا على أنه ينبغي للوكالة أن تنظر في هذه الشواغل وأن تصل إلى استنتاجاتها بشأن المسألة. ولهذا، فإن الدول التي تختار ألا تتعاون مع أي عضو في معاهدة عدم الانتشار، بعد أن تكون الوكالة قد تحققت من امتثاله لأحكام المعاهدة، إنما تقصر في الوفاء بتعهدها الرسمي، الذي تلزمها به المعاهدة، بأن تيسر التبادل إلى أقصى حد في المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد تم التأكيد كذلك في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ على ضرورة إتاحة هذه التسهيلات لكل الدول الأطراف دون تمييز.

وفيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات، تعتقد حكومتي اعتقادا راسخا بأن هذا البروتوكول يجب أن يطبق على قدم المساواة وبطريقة غير تمييزية على المرافق والأنشطة النووية لجميع الدول الأعضاء في الوكالة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعالمية النظام الجديد للضمانات وسيلة فعالة لكفالة امتثال كل الدول للالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب معاهدة عدم الانتشار والنظام الأساسي للوكالة.

إننا نثني على جهود الوكالة المبذولة في تعزيز الأمن النووي والوقاية من الإشعاع. ونؤمن إيمانا قويا بضرورة توسيع نطاق هذه التدابير حتى تشمل جميع المناطق التي تشغل منشآت نووية، نظرا لأن المخاطر الناجمة عن هذه المنشآت على الحياة والصحة والبيئة والأمن لا تقف عند الحدود الوطنية.

وفي هذا السياق يمثل استمرار تشغيل المرافق النووية القائمة في إسرائيل، وهي مرافق غير مشمولة بالضمانات وليست سلمية بالمرة، داعيا من دواعي القلق الشديد في بلدان الشرق الأوسط. وقد أدى رفض إسرائيل، وهي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ليس طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إخضاع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى إحباط جميع الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويرحب وفدي بالبلاغ الختامي الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المعقود في آذار/مارس ١٩٩٨، الذي نص على جملة أمور منها دعوة مجلس الأمن إلى ضمان أن تنبذ إسرائيل التسلح النووي، وأن تقدم تقريرا كاملا عن مخزونها من الأسلحة والذخائر النووية إلى مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نثني على توصية منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد، فضلا عن المقرر الصادر مؤخرا عن الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن إعادة إدراج بند في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة يتعلق بقدرات إسرائيل النووية وما تمثله هذه القدرات من تهديد. إننا نهيب بالمجتمع الدولي، لا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يتناولا هذه المسألة على وجه السرعة وعلى نحو فعال.

وفيما يتعلق بمسألة تنقيح المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة المتعلقة بتكوين مجلس المحافظين، فإننا لم نر أي تطور إيجابي في السنة المستعرضة. والمسألة ببساطة هي: أن الشرق الأوسط ومجموعة بلدان جنوب آسيا ظلت ناقصة التمثيل في مجلس المحافظين طوال عقود، بينما لم تتخذ إجراءات ملموسة إزاء اقتراحهما المشروع بتعديل المادة السادسة من نظام الوكالة الأساسي بهدف جعل تكوين المجلس متناسبا مع تزايد عدد أعضاء الوكالة. وقد تعقدت المسألة في السنوات الأخيرة بفعل إجراء غير مقبول جعل الاقتراح الأصلي المقدم منذ وقت طويل من بلدان واقعة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا رهينة لنهج الصفقة الداعي إلى إعادة النظر في تكوين منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا. إننا مقتنعون بأن تكوين أي تجمع جغرافي في الوكالة لا يمكن أن يبت فيه سوى أعضاء ذلك التجمع ولا يمكن أن يملى من الخارج.

وختاما، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا وتأييدنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظرا لجهودها المبذولة في تعزيز التعاون الدولي في مجال استعمال الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها. ونرجو أن تواصل الوكالة في ظل قيادتها الجديدة تعزيز أهدافها النبيلة في القرن المقبل.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئ السيد محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على قيادته الرائعة وعلى الطريقة الفعالة التي ينظم بها الوكالة. كما أود أن أشكر السيد البرادعي على بيانه الشامل الذي أدلى به اليوم في وقت سابق. وإنني على ثقة من أن طول خبرته بالوكالة ستساعد على تحقيق الأهداف والمرامي المحددة في النظام الأساسي للوكالة.

باكستان عضو مؤسس في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن مازلنا ملتزمين بكل قوة بأهداف الوكالة ومراميها المذكورة في نظامها الأساسي. وتعتز باكستان، عن حق، بتعاونها الوثيق مع الوكالة على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية بالشراكة التي أقامتها معها. ولقد استفدنا كثيرا من التعاون مع الوكالة في مجالات تتراوح بين الطب النووي إلى السلامة النووية. وسجل باكستان الرائع من حيث السلامة النووية والضمانات النووية واشتراكها في أنشطة الوكالة الترويجية ودورها الفعال في أجهزة تقرير سياسات الوكالة تعبر كلها عن التزامنا المطلق بتعزيز استعمال الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

لما كانت الطاقة أحد المدخلات الحيوية في العملية الإنمائية، فمن المحتم أن يزداد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ازديادا شديدا في البلدان النامية. وهذه الزيادة في الطلب على الطاقة لا يمكن تلبيتها بواسطة أنواع الوقود الأحفوري وحدها، لأن هذا سيلقي على البيئة عبئا غير مقبول. وتنمية الطاقة الكهرمائية على نطاق واسع تمثل أحد الخيارات. أما الخيار الآخر الوحيد المستدام الذي ثبت نجاحه، فهو استعمال الطاقة النووية. ورغم تشيرنوبل، فإن سجل سلامة الصناعة النووية لا يضاهيه سجل أي مشروع رئيسي آخر. ولذلك فإن معارضة استعمال الطاقة النووية إما تستند إلى سوء فهم أو ذريعة متعمدة لحرمان الأمم الأقل حظا من هذه التكنولوجيا.

ومما يؤسف له أن نمو الطاقة النووية في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء، قد انخفض خلال العقدين الأخيرين، وهذا يعزى جزئيا إلى أسباب اقتصادية، ولكنه يعزى إلى حد بعيد إلى قرارات مبنية على معلومات خاطئة. ورغم ذلك هناك بعض الدلائل الإيجابية. فعلى سبيل المثال، تجرى مناقشة متجددة في بعض البلدان الأوروبية بشأن قراراتها السابقة القاضية بالتخلي عن الطاقة النووية. وهناك عدد من البلدان الآسيوية يلتزم بالطاقة النووية أو يبدي اهتماما شديدا بها. ولا بد للوكالة أن تقوم بدور فعال في تعزيز الهياكل الأساسية التقنية للدول الأعضاء المهتمة بتعزيز الطاقة النووية. ونرى أن فكرة إنشاء صندوق للطاقة النووية، لتلبية الاحتياجات المالية لمثل هذا الدور الداعم الذي ينبغي أن تؤديه الوكالة، فكرة تستحق النظر فيها.

ويمكن لباكستان، التي تعاني من عجز في أنواع الوقود الأحفوري، أن تستفيد استفادة كبيرة من إنتاج الطاقة النووية. ورغم أن برنامجنا الطموح الذي كانت ترعاه الوكالة قد أصبح في حكم المستحيل نتيجة لإنهاء بلدان معينة التعاون النووي السلمي المأمون بعد عام ١٩٧٤، حافظت باكستان على قدراتها في مختلف عناصر دورة الوقود النووي، بل وزادت هذه القدرات زيادة ملحوظة. وفي الوقت الحالي، نشغل مفاعلين بحثيين ومفاعلا لتوليد الطاقة، بأمان وفعالية، ونحن ممتنون لما أبدته الوكالة من تعاون وما قدمته من مساعدة لزيادة أمان مفاعل الطاقة في محطة كراتشي للطاقة النووية. أما

تشييد محطة شاشما للطاقة النووية التي قدمتها الصين في ظل ضمانات الوكالة فإنه يمضي بطريقة مرضية. ونحن نقدر، مع الامتنان ما أبدته الوكالة من تعاون قيم في مختلف مراحل تشييد تلك المحطة. ونتطلع إلى استمرار التعاون خلال مرحلة تشغيل محطة شاشما للطاقة النووية وفي إنشاء مفاعل ثان للطاقة في شاشما حسب الخطة.

إن التعاون التقني يمثل العمود الفقري لأنشطة الوكالة الترويجية. ونود أن نهنئ إدارة التعاون التقني على بلوغ معدل تنفيذ لم يتحقق من قبل، وصل إلى ٧٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٧، وهو رقم يعبر بجلاء عن تميز إدارة التعاون التقني من حيث التخطيط والإدارة والمثابرة. وفي الوقت نفسه أسفنا أسفا شديدا لأن هدف صندوق التعاون التقني الذي أعلنت التبرعات من أجله خلال السنة قد انخفض إلى رقم لم ينخفض إليه من قبل بلغ ٧٠,٢ في المائة، الأمر الذي أسفر عن انخفاض شديد في موارد الصندوق المتاحة بالمقارنة بسنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

إن باكستان تولي أهمية عظمى للأمان في مرافقها النووية، وقد استفادت من الدراية الفنية في مجال الأمان النووي المتاحة عن طريق الوكالة. ودخول الاتفاقية الدولية للأمان النووي حيز النفاذ مؤخرا يمثل خطوة طيبة. ونأمل أن يتسنى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الآن أن تكفل أكبر قدر ممكن من تبادل المعلومات واقتسام الخبرات الفنية فيما يتعلق بالأمان النووي. إن باكستان، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأمان النووي، ستواصل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذه المسألة.

إن تنفيذ اتفاقات الضمانات النووية يشكل جانبا هاما من جوانب أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نشعر بالارتياح إذ أن أنشطة الوكالة الواسعة المتعلقة بالضمانات، والتي تنتشر عبر ٩٠٠ مرفق في ٧٠ بلدا وتنطوي على أكثر من ١٠ ٠٠٠ فرد - يوم من التفتيش، توضح أنه خلال عام ١٩٩٧ ظلت المواد النووية والمواد الأخرى المعلنة والموضوعة تحت ضمانات الوكالة تستخدم في أنشطة نووية سلمية وظلت مسجلة على نحو كاف. وباكستان، من جانبها، أوفت بإخلاص بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات والقائمة بموجب اتفاقاتنا مع الوكالة والتي تدخل في فئة INFCIRC/66.

ولاحظت باكستان إبرام مجلس المحافظين للبروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات ومصادقته عليه. إن الاقتراحات الداعية إلى مد البرنامج ليشمل بلدان الضمانات الغير كاملة النطاق تخالف أهداف البرنامج وأسسه القانونية.

ومن بين الوكالات التقنية التي أنشأتها الأمم المتحدة تمثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون شك منظمة نموذجية في كفاءتها وطبيعتها الاحترافية. ومن الضروري أن تبقي الوكالة تركيزها منصبا على طبيعتها التقنية والتعزيزية. وللأسف، أنه عبر السنوات القليلة الماضية، طرأ تحول غير نظامي نحو التحقق بدلا عن دور الوكالة التعزيزي. وقد استحوذت المسائل والنقاشات السياسية على قسم متزايد من وقت وجهود الأمانة العامة وأجهزتها المتعلقة بإقرار السياسات. ويجب عكس هذا الاتجاه وإعادة التوازن الذي أقره النظام الأساسي للوكالة. فالضمانات هي بالطبع إحدى الوظائف الأساسية للوكالة. ونظل نؤيد التنفيذ الفعال للضمانات من حيث التكلفة وفقا للمعاهدات أو الاتفاقات التي تدخل فيها الدول طوعا. إلا أن الضمانات ليست غاية في حد ذاتها. فهي مصممة لإيجاد بيئة تمكن من تعزيز استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

إن المسؤولية النظامية للوكالة لا ينبغي أن تؤدي إلى فرض قيود تعسفية على نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وللأسف، تفرض قيود حتى عندما يكون من الواضح أن الأمر لا ينطوي على أخطار انتشار. وفي بعض الأحيان، رُفضت حتى المعلومات المتعلقة بالسلامة. وهذا النهج غير مؤات لتطوير تقنيات وأساليب أكثر أمنا، أو لتعزيز المزيد من الانفتاح والشفافية في ميدان التكنولوجيا النووية. وبما أن هذه هي الأهداف الرئيسية للوكالة، نأمل أن تضاعف الوكالة جهودها من أجل تحقيقها. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تسعى جاهدة لإزالة جميع العقبات أمام نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

إننا نتوقع من الوكالة أن تعتمد تدابير غير تمييزية في إتاحة الوصول إلى الطاقة النووية للأغراض السلمية. إن هدف الوكالة الرئيسي هو تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ظروف آمنة تقنيا وليس أن تكون بمثابة شرطي نووي أو ذراع لنشطاء حملات عدم الانتشار.

وفي هذا السياق، تأسف باكستان لأن بعض الأعضاء فرض على مداولات المؤتمر العام الأخير للوكالة مناقشة التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا. وقد

شهدنا هذا الإقحام الجدلي في بعض البيانات التي أُدلي بها هنا أيضا. إن الدراية الفنية للوكالة وسمعتها المهنية الرفيعة تتضرران من اللجوء إلى هذه التحركات ذات الدوافع السياسية. وقد عارضت باكستان المقترحات الداعية إلى انتقاد تجاربنا النووية التي أجريناها في شهر أيار/مايو الماضي. وقد أوضحنا أن باكستان أُرغمت على إظهار قدرتها النووية ردا على التجارب التي قامت بها الهند في وقت سابق بغية الحفاظ على مصداقية الردع النووي الموجود بشكل غير معلن منذ أكثر من عقدين من الزمان في جنوب آسيا. ومن الواضح أن بعض الدول سعى لاستخدام هذه المسألة لصرف الانتباه عن الهدف ذي الأولوية المتمثل في نزع السلاح النووي. ومن السخرية أن هذه الدول وحلفائها المخلصين الذين اشتركوا في تبني قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتقاد تجارب جنوب آسيا، وجدوا أنهم مضطرين للامتناع عن التصويت على ذلك القرار بسبب اعتماد تعديل فيه يحث على إحراز تقدم في نزع السلاح النووي. إن هذه الرواية المؤسفة لم تؤد إلى تشويه صورة مداولات المؤتمر العام للوكالة وحسب؛ وإنما بينت بجلاء مصدر المشكلة الحقيقية التي تواجه تعزيز الطاقة النووية السلمية، أي التمييز الشديد الذي تمارسه الدول النووية الكبرى وشركائها في التحالف العسكري. ونأمل ألا تحدث في المستقبل هذه اللعبات السياسية المتحيزة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد العربي (مصر): أود أن أبدأ بتقديم خالص الشكر للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على التقديم الممتاز لتقرير الوكالة لهذا العام. كما يسعدني أن أهنئه، بصفته دبلوماسيا مصريا قديرا، على الإنجازات الكبيرة التي تحققت خلال الفترة الوجيزة التي تولّى فيها هذا المنصب الدولي الهام. وأود أيضا أن أتقدم بتحية تقدير وعرفان للسيد هانز بلكس، المدير العام السابق للوكالة، لما أداه من خدمات جليلة على مدى سنوات عديدة ساهمت في تدعيم عمل الوكالة.

لقد أطلعنا على التقرير السنوي للوكالة. ومصر تعلق أهمية كبيرة على نظام ضمانات الوكالة الدولية للرقابة على الاستخدام السلمي للطاقة النووية ولدرء تحويل الطاقة الذرية للاستخدام العسكري من خلال مجموعة القواعد والمعايير الرقابية التي تطبقها الوكالة، بما فيها أنشطة التحقق لعام ١٩٩٧.

وعلى الرغم من جهود الوكالة الدولية في مجال التحقق والامتثال وقيام مجلس محافظي الوكالة بإقرار بروتوكول نموذجي إضافي لاتفاقات الضمان في أيار/مايو من العام الماضي، وهو ما يعرف بنظام ٩٣ + ٢، ذلك النظام الذي وفر الأساس القانوني اللازم لتوطيد قدرة الوكالة على الكشف على المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها، إلا أنه لا يزال هناك برنامج نووي على حدود مصر الشرقية غير خاضع لنظام الضمانات. الأمر الذي يخلق وضعا شديد الخطورة في المنطقة بأسرها ويهدد بعواقب وخيمة ما لم تسعى الوكالة والمجتمع الدولي لتلافي هذا الوضع.

وعلى الرغم من الانزعاج الدولي من التطورات الأخيرة في جنوب آسيا، إلا أن هذه التطورات لا يجب أن تقلل من خطورة الوضع في الشرق الأوسط؛ ذلك الوضع الناجم عن عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووي وعدم إخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة.

وكل هذا يتطلب مجهودات دولية مكثفة سواء في الأمم المتحدة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحمل إسرائيل على الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة كبداية طبيعية لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

ومن هذا المنطلق تشجع مصر الوكالة باستمرار على القيام بخطوات وعلى اتخاذ خطوات حثيثة تهدف إلى إعداد الأرضية المناسبة لوضع ترتيبات إقليمية نحو جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي المبادرة التي وقفت وراءها مصر منذ عام ١٩٧٤.

ولا شك أن ورشة العمل حول الضمانات وتكنولوجيا التحقق التي عقدت في أيار/مايو من هذا العام بناء على طلب مصر من خلال المؤتمر العام الحادي والأربعين يعد استمرارا لجهود الوكالة نحو تنفيذ قرارها الخاص بتطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. ورغم أن برنامج الورشة جاء مخيبا لآمالنا بعض الشيء حيث ركز على النواحي الفنية والعامة لعملية التحقق دون توجيه أو حتى ربط ذلك بمنطقة الشرق الأوسط مما ابتعد بالورشة عن تحقيق الهدف الأساسي منها، إلا أن انعقاد الورشة وأي أنشطة مماثلة وتوجيهها بشكل أكثر دقة لمعالجة النقاط الخلافية من شأنه أن يعزز من تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. ولذلك فسيكون على الوكالة الاستمرار في

عقد هذا النوع من الاجتماعات مع ترشيد جدول أعمالها لكي يحقق النتائج المرجوة.

واستنادا إلى هذا فإن موقف مصر من قضية التسلح النووي في الشرق الأوسط هو موقف مبدئي نابع من اقتناع راسخ بأن استبعاد مخاطر التسلح النووي ومخاطر كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو المدخل للتوصل إلى السلام الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط، كما أنه يخدم مصالح كل شعوب المنطقة ويدعم علاقات حسن الجوار والأمن والسلم الإقليمي، ويعد بلا شك إجراء هاما لبناء الثقة بين دول المنطقة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى مبادرة الرئيس محمد حسني مبارك في نيسان/أبريل من عام ١٩٩٠ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل كذلك إلى إعلانه في حزيران/يونيه من هذا العام عن مبادرة أشمل وأعم لإخلاء العالم من كافة أسلحة الدمار الشامل، نظرا لخطورة تلك الأسلحة ودعما للسلم والأمن الدولي. كما نادى رئيس جمهورية مصر بعقد مؤتمر دولي لتحقيق هذا الهدف في إطار زمني محدد، وهو الأمر الذي ستعمل مصر على تفعيله في الإطار والتوقيت المناسبين.

تقوم الوكالة الدولية بمجهودات ضخمة في إطار نقل التكنولوجيا السلمية للطاقة النووية إلى الدول النامية وذلك من خلال برامج التعاون الفني التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأعضاء. وقد اطلعنا على تقرير الوكالة لعام ١٩٩٧ وما احتواه من بيانات حول أنشطة الوكالة في إطار برنامج التعاون الفني. وبينما تولي مصر اهتماما كبيرا لمجالات منع الانتشار في إطار أنشطة الوكالة المختلف فإنها تعتبر التعاون الفني مكملا لأنشطة ومصداقية الوكالة وجزءا لا يتجزأ من جهودها لنشر الاستخدام السلمي للطاقة النووية وبالتالي من جهود المجتمع الدولي للحد من انتشار الاستخدام غير السلمي لهذه الطاقة، وفي هذا السياق، توجه مصر النظر إلى الموقف الحالي المتأزم لصندوق التعاون الفني، وتناشد مصر الدول المانحة إيلاء هذا الموضوع أهمية خاصة لدعم دور الوكالة بالتعاون الفني للأغراض السلمية.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى أنشطة الوكالة في العراق وأن أشير إلى التقرير الأخير الذي قدمه مدير عام الوكالة الدكتور محمد البرادعي إلى مجلس الأمن في هذا الشأن. وفي هذا الإطار تعيد مصر التأكيد على ثوابت موقفها من هذه القضية التي تقضي بضرورة تعاون العراق تعاونا كاملا مع كل من الوكالة واللجنة الخاصة حتى يمكن إنهاء ملف الأسلحة المحظورة الذي قصده الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وما يعنيه ذلك من إعمال الفقرة الثانية والعشرين من هذا القرار ورفع العقوبات المفروضة على العراق تلك العقوبات التي دامت حتى الآن لأكثر من سبع سنوات والتي سببت أقصى درجات المعاناة اللاإنسانية للشعب العراقي. وقد جاء بوضوح في تقرير المدير العام في الفقرة السابعة عشرة واقتبس:

(تكلم بالإنكليزية):

"لا توجد أية مؤشرات على أنه لا يزال في العراق أية قدرة مادية على إنتاج المواد النووية الصالحة للاستخدام في الأسلحة، بكميات لها أي أهمية عملية". (S/1998/694، المرفق، الضميمة الأولى، الفقرة ٧٧).

(واصل الكلمة بالعربية)

إن هذه الكلمات تتحدث عن نفسها ويبدو جليا ومنطقيا أنه بدون تعاون العراق لما أمكن للوكالة أن تصل إلى هذه الدرجة المرتفعة من التيقن. وأنه حان الأوان لأن ينتقل الملف النووي برمته إلى مرحلة المراقبة والتحقق طويلة الأمد.

هناك موضوع آخر نود أن نطرحه أمام هذا المنبر الهام وإن كان لا يدخل في إطار تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا أنه يتعلق بصلب عمل الوكالة ومواكبتها للمتغيرات السياسية الدولية. هذا الموضوع خاص بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة والمتعلق بتوسيع عضوية مجلس محافظي الوكالة.

لقد أكدت مصر في أكثر من مناسبة أن توسيع المجلس أصبح مسألة ملحة حتى يعكس ذلك الزيادة الكبيرة في عضوية الوكالة، وهو الأمر الذي إن تحقق سوف يعزز من سلطة مجلس المحافظين السياسية والفنية والإدارية باتخاذ قرارات تحظى بأوسع قبول في المجتمع الدولي. وتأكيدا على هذا فقد قام المؤتمر العام للوكالة في دورته الخامسة والعشرين باتخاذ قرار بتوافق الآراء، القرار رقم ٣٨٩، الذي أكد على أن منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا تعانيان من قلة التمثيل في المجلس والوضع

يلزم تصحيحه. إن توسيع مجلس المحافظين يمثل ضرورة ملحة ويكتسب أهمية متزايدة حيث سوف يسهم في تحقيق استفادة أكبر ومشاركة أوسع للدول النامية في إطار أنشطة الوكالة. وسينعكس إيجابيا على أداء الوكالة نفسها. وسيكون من الأفضل تصويب هذا الأمر بشكل شامل وعادل حتى لا يتم العودة لفتح موضوع توسيع المجلس مرة أخرى في المستقبل.

في الختام أود أن أشير إلى أن انتخاب مصر لعضوية مجلس المحافظين خلال المؤتمر العام الثاني والأربعين للوكالة يعد تأكيدا على الدور النشط الذي تقوم به مصر في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وسوف تقوم مصر بعضويتها الحالية في المجلس بنفس الدور النشط لدعم مجالات وأنشطة الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتوجيه هذه الأنشطة إلى الدول النامية من خلال برامج التعاون الفني للوكالة.

السيد أبيليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتنان حكومتي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على العمل الهام الذي اضطلعت به خلال عام ١٩٩٧ وخلال الجزء الأول من عام ١٩٩٨. ونحن نشيد بالمدير العام، السيد محمد البرادعي، وبأمانة الوكالة والموظفين الآخرين على التزامهم وروح الاحتراف لديهم في اضطلاعهم بتنفيذ برنامج مكثف في ظل القيود على الموارد.

ونحن على ثقة أنه تحت قيادة السيد البرادعي، وخبرته ومهاراته المعروفة جيدا لنا جميعا، ستحرز الوكالة تقدما هاما في تحقيق هدفيها الرئيسيين وهما: النهوض بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم استخدام المواد النووية للأغراض العسكرية.

ونرحب بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قُدم إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، إذ أنه يتيح لنا فرصة هامة لاستعراض أنشطة الوكالة وتقييم أثرها في المجالات التي تشارك فيها الوكالة بنشاط.

ومنذ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملت على تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. واضطلعت ولا تزال تضطلع بدور حاسم الأهمية في مد نطاق التعاون بين الدول الأعضاء تحقيقا لهذا الغرض. وأسهم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة رئيسية لنقل التكنولوجيا النووية وتطبيقها، في تحقيق التطور الاقتصادي للدول الأعضاء. وإننا نؤيد تأييدا تاما وجهة نظر الوكالة القائلة بأن تشجيع نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية حصرا هو جزء لا يتجزأ من توافق الآراء الدولي المتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية الوارد في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن سياسة أرمينيا فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل واضحة ومتسقة. فهي تستند إلى التزام جدي وصادق بأهداف ومبادئ عدم الانتشار. وبغية زيادة كفالة تنفيذ معاهدة عدم الانتشار النووي، يجب على الدول الأطراف أن تواصل التقيد بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد أرمينيا تعزيز وتحسين فعالية نظام الضمانات من خلال وضع بروتوكول إضافي لاتفاقات نظام الضمانات يستند إلى نص البروتوكول النموذجي الذي وافق عليه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٩٩٧. وإننا نفخر بأن نعلن أن أرمينيا أصبحت أول دولة لديها محطة للقوى النووية قيد التشغيل وتوقع على البروتوكول الإضافي لاتفاق ضماناتها.

إن تشجيع عدد متزايد من الدول الملتزمة بعدم الانتشار على التوقيع على البروتوكول سيؤدي إلى تحقيق غرضين: الأول، إخضاع جزء من سلسلة الوقود النووي التي تندرج حاليا في إطار الضمانات الشاملة للوكالة إلى نظام للضمانات أكثر تعزيزا؛ والغرض الثاني، ممارسة التأثير اللازم على الدول التي تميل إلى متابعة أنشطة نووية غير معلنة، بهدف حملها على اعتماد هذا المعيار الجديد في نهاية المطاف.

وتولي أرمينيا أهمية كبيرة للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة والسلامة النووية. وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن بأن وفد أرمينيا قام أثناء المؤتمر العام الثاني والأربعين بإيداع صك تصديق أرمينيا على اتفاقية الأمان النووي. فالأمان النووي مسألة أساسية. والاعتراف العالمي بأهمية تنفيذ أحكام الاتفاقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من شأنه أن يعزز ويحافظ على أعلى معايير الأمان. وأنه لفي مصلحتنا جميعا أن تقوم جميع تلك الدول التي لم توقع وتصدق على الاتفاقية حتى الآن أن تبادر إلى الاضطلاع بذلك في أقرب موعد ممكن. وإننا نتطلع أيضا إلى المشاركة النشطة في

الاجتماع الأول لاستعراض الاتفاقية في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

وتعتبر أرمينيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية شريكا أساسيا في تطوير برنامجها المتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأسهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إسهاما هاما في تنشيط إحدى وحدات محطة مدزامور للطاقة النووية. ونود كذلك أن نشيد بالوكالة على المساعدة التي تقدمها لضمان التشغيل الآمن للمحطة. والمساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تعزيز الأمان في مجال الزلازل في محطة مدزامور لتوليد الطاقة النووية تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لنا. والسلطة المنظمة الوطنية، بوصفها المنسق الوطني لبرامج التعاون التقني، تشرف على أنشطة الوكالات والمنظمات الأرمينية التي تشارك في المشروعات تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي إطار برنامج التعاون التقني، تضطلع أرمينيا حاليا بتنفيذ ثمانية مشروعات وطنية وتسعة مشروعات إقليمية تستهدف بصفة خاصة تعزيز الأمان في محطة مدزامور لتوليد الطاقة النووية.

وتعمل أرمينيا مع الوكالة الدولية للطاقة النووية على وضع برنامج التعاون التقني لفترة السنتين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠. ولا نزال نعتبر برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءا لا يتجزأ من أنشطة الوكالة التي تسهم في التنمية المستدامة. ويحدونا الأمل بأن تواصل الدول المانحة تقديم إسهاماتها إلى صندوق التعاون التقني لكي يزيد من تقديم المساعدة للدول المستقلة حديثا في تعزيز هياكلها الأساسية الوطنية، وتدريب الاختصاصيين اللازمين لاستخدام الطاقة النووية بصورة آمنة وجعل معاييرهم التشغيلية تتماشى وشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتقدر أرمينيا التعاون مع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع أرمينيا بمد نطاق التعاون مع الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - وبخاصة فرنسا وألمانيا - ومع الأرجنتين وسلوفاكيا، فضلا عن البلدان الأخرى الشريكة. ويتضمن التعاون مع شركائنا تنفيذ مشروعات مشتركة تتعلق ببحوث الأمان النووي والتنمية المستدامة، وتبادل المعلومات التقنية، وتحسين معايير التشغيل النووي والحماية من الإشعاع في محطات الطاقة النووية، والأمان إزاء الزلازل وتدريب الموظفين التقنيين.

وإننا نشعر بالقلق إزاء الأثر السلبي المحتمل على نطاق عدم الانتشار النووي. وهو ناجم عن إجراء التجارب النووية في جنوب آسيا. ومما يسرنا أن نسمع بأن الدولتين لا تخططان لإجراء المزيد من التجارب النووية وأنهما دللتا على اعتزامهما الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما يمكن من دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونحن مقتنعون بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والإبرام الناجح لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سيعملان على تعزيز السلم والأمن الدوليين بصورة كبيرة.

وختاما، أود أن أؤكد للمدير العام للوكالة تعاون بلدي الكامل معه في عمله من أجل تعزيز أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار A/53/L.18، الذي شاركت أرمينيا في تقديمه بتوافق الآراء.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي - الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي - بالإضافة إلى وفدي البلدين المنتسبين بوليفيا وشيلي، نود أن نعرب عن ارتياحنا للتقرير الذي قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي.

ونود مرة أخرى أن نشدد على الأهمية التي نوليها للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها المروج لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا ودورها الرئيسي في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، الذي ينبغي لتقدمه أن يوسع على نحو أكبر المهام التي ستقوم بها الوكالة في المستقبل القريب. وبالمثل، تود البلدان الأعضاء والدول المنتسبة إلى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أن تؤكد من جديد التزامها بنظام الضمانات الذي تطبقه وتديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالتفاعل المتنامي والإيجابي بين الهيئة الأرجنتينية البرازيلية لحساب ومراقبة المواد النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما تجسد مؤخرا في اتفاق التعاون التقني الذي وقعته

الوكالتان في أيار/مايو ١٩٩٨. ونرى أنه يجدر التذكير بأن الأرجنتين والبرازيل عرضتا تشاطر خبراتهما مع البلدان الأخرى في إنشاء وتشغيل الهيئة الأرجنتينية البرازيلية لحساب ومراقبة المواد النووية كمساهمة في النظام الدولي لعدم الانتشار.

وفي هذا السياق، سررنا بإبرام الاتفاق الخاص بالتعاون من أجل تعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية، وهو صك محدد لتوجيه التعاون على نحو متعدد الأطراف من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية في منطقة أمريكا اللاتينية. وبالمثل، فإننا نتطلع باهتمام إلى نتائج فريق كبار الخبراء الحكوميين بشأن المسارات الممكنة لعمل البرنامج العام وأولويات الوكالة في المستقبل، حيث سينظر فيها في الاجتماع المقبل لمجلس الإدارة.

وفي الختام، تود الدول الأعضاء في المخروط الجنوبي والدول المنتسبة أن تؤكد مرة أخرى على العمل الجدير بالثناء الذي اضطلعت به الوكالة في تطبيق الضمانات وفي التعاون الدولي. ونود أيضا أن نؤكد من جديد على شكرنا للتقرير الشامل المتاح لنا لكي ندارسه.

السيد داوسا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): قبل أن أدخل في موضوع مناقشة اليوم، اسمحوا لي أن أعرب عن أعمق تعازي كوبا وتضامنها الكامل إزاء فقدان الأرواح والممتلكات في بلدان أمريكا الوسطى الشقيقة نتيجة لمحنة الإعصار ميتش.

وأود في البداية أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره.

إن كوبا تعتبر خطوات التقدم المتواضعة ولكن الملموسة التي أحرزتها الوكالة في مجال التعاون التقني في السنوات الأخيرة، خطوات إيجابية، وهي تشمل الجهود التي اضطلعت بها إدارة التعاون التقني التابعة للوكالة لزيادة فعاليتها وكفاءتها.

إن تطوير وتشجيع أنشطة التعاون التقني لا ينبغي الإبقاء عليهما فحسب، بل ينبغي أن يعززا كل عام لأنهما يمثلان حجر الزاوية في سبب وجود المنظمة. وتجربتنا خلال الـ ٤٠ سنة الماضية، وعلى وجه الخصوص خلال العقود القليلة الماضية، قد أوضحت بجلاء الإمكانات غير المحدودة التي يتيحها الاستخدام الملائم للتكنولوجيا النووية. وهي تشمل استنباط سلالات نباتية أكثر إنتاجا أو مقاومة للأمراض، وأغذية خالية من مسببات المرض ووسائل أكثر كفاءة في تشخيص الأمراض الواسعة الانتشار، وهذا قليل من كثير.

وكوبا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، قد استفادت من التعاون التقني مع الوكالة الدولية. ولا نزال أيضا نقدم إسهاما عمليا في تعزيز ذلك التعاون. وقد قدمنا خبراء إلى بلدان أخرى في مختلف المجالات؛ وأتحنا مرافقنا لتدريب الاختصاصيين الأجانب؛ بل إن بعض المنتجات الكوبية ظلت تستخدم في مشاريع التعاون الدولي في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

ويساور كوبا القلق إزاء مواقف بعض البلدان المتقدمة النمو الرامية إلى التقليل من أهمية موضوعات التعاون، بل وخفض مساهماتها في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة. والتقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩٧، الذي ستحيط الجمعية علما به اليوم، يعكس الحالة الصعبة التي واجهتها في السنة الماضية فيما يتعلق بالتمويل اللازم لتنفيذ البرنامج التعاوني المخطط. فالمبالغ المرصودة لدورة السنتين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ لا تغطي الاحتياجات الفعلية، ولم يكن ممكنا حتى تحديد المبالغ التقريبية لدورة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

والتحدي ذو الأولوية للوكالة في المستقبل القريب يجب أن يتمثل في اعتماد برنامج شامل وفعال لتعزيز التعاون التقني يشبه البرنامج الذي اعتمد لزيادة فعالية وكفاءة الضمانات.

ونحن في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نرحب ببدء سريان مفعول الاتفاق الحكومي لدعم البرنامج المتعلق بالترتيبات الإقليمية التعاونية لتشجيع العلم والتقنية النوويين في أمريكا اللاتينية. ويسر كوبا أن الأعمال التحضيرية لهذا الاتفاق قد تمت في اجتماع السلطات النووية الرئيسية لبلدان الترتيبات الإقليمية التعاونية، المعقود في هافانا في السنة الماضية.

ومن دواعي الأسف أن هناك بلدانا لا تهتم حتى بأكثر المبادئ أساسية في التعايش الدولي، وتحاول استغلال الوكالات الدولية لخدمة مصالح سياسية ضيقة، على الرغم من المعارضة القوية التي أعرب عنها الكثير من البلدان لمثل هذه الأنشطة. ففي الشهر الماضي

اعتمدت حكومة الولايات المتحدة قانونا جامعا للمخصصات، كرست فيه قسمين كاملين - ٢٨٠٩ و ٢٨١٠ - برمتهما لتفصيل مختلف الوسائل لمقاطعة البرامج الكوبية النووية، وعلى وجه الخصوص التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكوبا. وينص هذان القسمان أيضا على تخفيض المساعدات المالية المقدمة إلى بلدان ثالثة بما يعادل الموارد التي تقدمها لبرامج كوبا النووية، على الرغم من أنها تقتصر على الأغراض السلمية. ومثل هذه الأعمال تستحق الشجب ويرفضها بلدي رفضا قاطعا.

وتقدر كوبا الجهود المبذولة لتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تكللت باعتماد البروتوكول النموذجي الإضافي في السنة الماضية. ويحدونا الأمل في أن تظل الوكالة ماضية في هذا الطريق، مراعية على النحو الواجب الشواغل المشروعة للدول، وكافلة على نحو قوي ألا تصبح أنشطة الضمانات عبئا ماليا غير مقبول على البلدان النامية.

وفي هذا السياق، أود الإعراب عن تحفظات بلدي الشديدة عن نظام عدم الانتشار القائم على أساس أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يحاول البعض استخدامها كنموذج. وتعتقد كوبا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نظام انتقائي وتمييزي يقيم تصنيفات مختلفة للدول لها حقوق وواجبات مختلفة. ومن المفارقات أنه وفقا لهذه المعاهدة يتعين على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تمتثل لمتطلبات صارمة للتحقق لا تنطبق على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذه هي الأسباب المبدئية التي منعت بلدي من التوقيع على معاهدة عدم الانتشار.

وسيظل الالتزام الراسخ بنزع السلاح النووي والالتزام باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية البحتة المبدئين الأساسيين لسياسة كوبا الخارجية.

وكمبادرة جديدة تنم عن حسن النية، قررت حكومة كوبا أن تبدأ بمحادثات مع أمانة الوكالة الدولية للنظر في إمكانية دمج اتفاقات ضماننا مع الوكالة في بعض التدابير المتوخاة في البروتوكول النموذجي الإضافي.

ومرة أخرى يجري تضمين مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية عبارات مثيرة للجدل بشأن بلدان أو حالات معينة. ومما يثير الانزعاج أن هذا أصبح ديدنا في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن هذا الإجراء لا يحظى بتأييد كل الوفود. وبما أن هذه الوكالة لها الأهمية الكبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي، ينبغي للنص الذي يقدم للجمعية العامة بشأن عمل الوكالة الدولية أن يعبر عن الموضوعات التي تحظى بتوافق الآراء من قبل الوفود، كما هو الحال بالنسبة لنصوص أخرى تُعتمد في هيئات أو محافل أخرى.

ويحدونا الأمل في أن تُراعى هذه الشواغل في المستقبل على النحو الواجب، ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن موقفنا المتمثل في التأييد الكامل لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد ريغا (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن الوفد الأوكراني، أود أن أشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لعرضه الشامل لتقرير الوكالة إلى الجمعية العامة، وأن أهنئه أيضا على تولي مركزه البالغ الأهمية. ونتمنى له كل النجاح في زيادة تعزيز الأهداف النبيلة للوكالة.

لقد أسهمت الوكالة، منذ إنشائها قبل أكثر من ٤٠ عاما، إسهاما فريدا من نوعه في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولوضع معايير دولية للأمان النووي وإدارة النفايات المشعة. وبفضل برامج التعاون التقني الخاصة بها أصبحت خبرتها في التطبيقات النووية في مجالات متنوعة مثل الزراعة، والصحة، والصناعة وإدارة موارد المياه متاحة لعدد متزايد من البلدان. واليوم، لا تزال الوكالة تقوم بدور لا غنى عنه في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة في مجال عدم الانتشار لا يمكنها إلا أن تسبب قلقا مشروعا لدى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بصلاحية نظام عدم الانتشار، وتتطلب منها القيام بعمل متضافر لزيادة تعزيز هذا النظام. ولذلك، ترحب أوكرانيا بالانضمامات الأخيرة للمعاهدة وتناشد الدول القليلة التي لا تزال خارج المعاهدة بالانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

إن اتفاقات الضمانات عنصر لا يتجزأ من نظام عدم الانتشار، وينبغي أن يكون هدفنا تطبيق ضمانات معززة في جميع الدول. وقد صدقت أوكرانيا على اتفاق

الضمانات الشاملة مع الوكالة يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

إننا نعتقد أيضا أن البروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاقات الضمانات سيوفر للوكالة أدوات أقوى للتحقق من الامتثال للمعاهدة. ولا نزال نعمل على إبرام البروتوكول الإضافي في أقرب وقت ممكن.

إن دور الوكالة في مجال الأمان النووي والإشعاعي أمر لا غنى عنه. وأوكرانيا تلاحظ بارتياح جهود الوكالة في تعزيز أمان محطات الطاقة النووية في وسط وشرق أوروبا. من الواضح تماما أن هذه مهمة طويلة الأجل، لكن ينبغي لنا أن نقوم بها بإصرار كبير.

في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، دخلت اتفاقية فيينا بشأن الأمان النووي حيز النفاذ في أوكرانيا. وقد أحال بلدي - وفقا لالتزاماته - إلى الدول الأطراف، التقرير الوطني عن وفاء أوكرانيا بالتزاماتها بموجب الاتفاقية للنظر فيه. ونحن نعلق أهمية خاصة على الاجتماع الأول لاستعراض الاتفاقية الذي سيعقد في الربيع القادم.

يلاحظ الوفد الأوكراني مع الارتياح تعاون بلدنا التقني الآخذ في الاتساع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يضم أنشطة أساسية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونحن نشعر أيضا بارتياح إزاء التقدم في تنفيذ مشاريع المساعدة الفنية في أوكرانيا وكذلك اشتراك ممثلينا الواسع النطاق في مشاريع الوكالة الإقليمية للمساعدة التقنية. وهذه المشاريع جميعا ذات أهمية عملية كبيرة لبلدنا.

لا تزال مشكلة الأمان في محطة تشيرنوبل للطاقة النووية محط اهتمام الحكومة الأوكرانية والمجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الخصوص، اسمحوا لي بأن أبلغ الجمعية باختصار بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم بين مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا التي وقعت في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

أغلِقت الوحدة رقم (١) من محطة تشيرنوبل للقوى النووية في ١٩٩٦. والعمل التحضيري لاستخراج الوقود النووي من هذه الوحدة يجري القيام به الآن. ونحن نولي أيضا اهتماما خاصا للعمل بشأن بناء غطاء واق على الوحدة المدمرة (٤) في إطار المذكرة.

في هذا الصدد، يقدر وفد بلدي غاية التقدير المقررات التي اتخذها مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في العام الماضي هنا في نيويورك. ونشعر بالامتنان لحكومات مجموعة الدول السبع وحكومات الاتحاد الأوروبي والدول المانحة الأخرى، بما فيها، منذ فترة وجيزة جدا، حكومة الجمهورية السلوفاكية لتعهداتها لتحقيق خطة تنفيذ الغطاء الواقي.

لقد أعطت مقررات مؤتمر إعلان التبرعات دفعة قوية للخطوات العملية الرامية إلى الوفاء بالمذكرة. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أذكر أن الاتفاق الإطاري بين أوكرانيا والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية المتعلق بأنشطة صندوق الغطاء الواقي لتشيرنوبل في أوكرانيا وقع ودخل حيز النفاذ. لقد خطط هيكل الصندوق، وأنشئت آليات المدفوعات، وانتخب مجلس محافظي إدارة المشروع، وتقدم عطاءات بشأن بعض مجموعات المشاريع.

في الوقت الحاضر، أعلن عن تبرعات تتجاوز ٣٩٠ مليونا من الدولارات لصندوق الغطاء الواقي لتشيرنوبل. وأضيف فعلا إلى حساب البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ذي الصلة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار. إلا أنه لا يزال يلزم مبلغ ٧٥٠ مليون دولار لإكمال خطة تنفيذ الغطاء الواقي. وفي هذا الخصوص. نأمل أن تجمع هذه الأموال في المؤتمر الثاني لإعلان التبرعات.

تقضي المذكرة بأن يكون إكمال بناء وحدات طاقة تعويضية من بين الشروط المسبقة الموضوعة لوقف استعمال محطة تشيرنوبل للطاقة النووية. والتأخير في تشغيل الوحدات في محطات الطاقة النووية في "ريفن" و"خميل نيتسكي" يثير قلقا كبيرا لدى حكومتنا. وفي ضوء الوضع الحالي، لا بد لنا أن نذكر أيضا أن أوكرانيا لن تتمكن من إكمال وحدات الطاقة هذه إلا إذا اتخذت الدول الأعضاء في مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي خطوات طارئة ملائمة ترمي إلى ضمان توفير الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض. وإلا، فإن فشل الاتفاقات التي توصل إليها والمتعلقة بتشيرنوبل سيترتب عليه رد فعل سلبي سواء في أوكرانيا أو في دول أخرى، ويؤثر تأثيرا عكسيا على قضيتنا المشتركة الخاصة بالاستخدام الآمن للطاقة النووية للأغراض السلمية وبالجهود المشتركة فقط سنتمكن من القضاء على مشكلة تشيرنوبل.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتبر إلى حد بعيد منظمة نموذجية. ونحن واثقون بأن مبادرة المدير العام لإنشاء فريق خبراء ممتازين للنظر في جميع جوانب أنشطة الوكالة ستعزز هذا الرأي. ونعتقد أن الوكالة يمكنها أن تتطلع إلى الألفية الجديدة بتفاؤل. وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزام أوكرانيا بأهداف الوكالة.

السيد سيكوف (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد البرادعي، للتقرير السنوي للوكالة عن أنشطتها.

إن الوكالة، منذ نشأتها، مدعوة للتعامل بنجاح مع تلك التحديات الدولية الهامة مثل ضمان الآمان النووي وتنظيم المساعدة الفنية للدول حتى يمكنها أن تضع برامج بحوث نووية. وقد أسهمت الوكالة إسهاما كبيرا في التعامل بشكل ناجح مع هذه التحديات وأثبتت أنها منظمة دولية يعتمد عليها تعزز دعم التعاون بين الدول بشأن المسائل المتصلة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتحقيق الامتثال الشامل لمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية من بين الأولويات الرئيسية في السياسة الخارجية لحكومتنا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نضيف أن بيلاروس تعلق أهمية كبيرة على أنشطة الوكالة في هذا المجال.

وبيلاروس تتخذ خطوات متسقة في سبيل أن تصبح دولة غير نووية. فقد صدقت على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولة غير نووية. ووقعت اتفاق ضمانات مع الوكالة. وكان أحد المعالم الهامة لبيلاروس في هذا الصدد التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٢ سحبت بيلاروس الأسلحة النووية التعبوية من أراضيها قبل الموعد المقرر لها. وفي ١٩٩٦ أوفت الجمهورية بالجدول الزمني لسحب الأسلحة النووية الاستراتيجية، وبهذه الطريقة أصبح مجال منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية بكاملها خاليا من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من الضروري والمهم إنشاء مجال لا نووي من أوروبا الوسطى، مما يمكننا من تعزيز تعهدات دول المنطقة الموجودة فعلا بعدم حيازة الأسلحة النووية ويمنع إمكانية انتشار جغرافي جديد لأسلحة التدمير الشامل.

وكلمة "مجال" تعطي بعض المرونة لهذه الفكرة. ونرى أن "المجال اللانووي" يمكن أن يقوم على أساس مجموعة متوازنة من التعهدات القانونية والسياسية، الانفرادية والمتعددة الأطراف، من جانب الدول. ويمكن أن تشارك فيه البلدان التي تربط أمنها بعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى دول أخرى محايدة. والى حد ما، يمكن للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي التي لها مركز خاص فيما يتعلق بالأسلحة النووية أن تنضم إلى هذا المجال.

ونود أن نركز على أن الهدف الوحيد من هذه المبادرة كان إيجاد حلول للأسئلة المتعلقة بإنشاء وتعزيز أمن شامل في أوروبا ومن ثم أمن دولي. وفي هذا الصدد ستراعى مصالح جميع الدول الأوروبية والهياكل الأمنية فيها.

وتعلق بيلاروس أهمية كبيرة على تعزيز النظام الدولي للضمانات، وتبذل قصارى جهدها للالتزام الصارم بالتعهدات التي قطعناها على أنفسنا لضمان حماية موثوق بها للمواد النووية. وتقوم الدول المانحة، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسويد، بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتقديم مساعدة تقنية كبيرة لبيلاروس من أجل إقامة وتحسين النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها.

وأنشئت نظم للقياس تتيح لنا حصر المواد النووية، وكذلك بإجراء الدراسات اللازمة، ومراقبة نقل المواد النووية من أراضي الجمهورية. وبيلاروس، شأنها في ذلك شأن غالبية الدول الأخرى، تشارك بالفعل في تنفيذ الجزء الأول من برنامج ٩٣ + ٢ الذي يتيح للوكالة نطاقا أوسع من المعلومات بشأن الأنشطة النووية ويضمن دخول المفتشين.

وفي ١٩٩٧ أعدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بروتوكولا إضافيا لاتفاق الضمانات، ويقوم الخبراء في بيلاروس حاليا بإجراء دراسة مفصلة لهذا البروتوكول. والحاجة إلى هذه الدراسة المعمقة مرتبطة بالتعقيدات التي تنطوي عليها هذه المهام، مثل توفير المعلومات الحساسة التي قد تؤثر في نهاية المطاف على سيادة

دولتنا. وفي نفس الوقت نود أن نؤكد أن كثيرا من الخطوات التي يتضمنها البروتوكول تحتاج إلى مشاورات انفرادية مع الدول المعنية. وعلى سبيل المثال يمكنني أن أذكر المشاكل المتفق عليها بشأن إجراء تحليل تفصيلي لعينات ومسحات المواد النووية المأخوذة من الغرف الحارة.

ومن خلال تجربتها الخاصة ترى بيلاروس أن أي حادث في أي محطة لإنتاج الطاقة النووية يتجاوز تأثيره عادة حدود البلد الذي حدث فيه. وفي نفس الوقت يجب أن نأخذ في الحسبان أن هناك محطات لتوليد الطاقة النووية على حدود جمهوريتنا. وفي هذا السياق، وإذ نسلم بدور وأهمية البروتوكول الخاص بتعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، فإن بلدي بالتوقيع على البروتوكول خطت خطوة أخرى لدعم التعاون الدولي الوثيق في الميدان النووي على الصعيدين السياسي والصناعي.

وأود أن أشير أيضا إلى أن رئيس جمهورية بيلاروس يقوم في الوقت الراهن بدراسة وثيقة أخرى هامة لتعزيز نظام الضمانات، وأعني بذلك اتفاقية الأمان النووي. وتعلق حكومتي أهمية كبيرة على ضمان أكبر قدر من الأمان من الإشعاع لمواطنين في البلاد - الذين فرض عليهم أن يعيشوا، على أساس يومي، الآثار الأليمة لحادث تشرنوبل.

وتتخذ خطوات أخرى كثيرة لتعزيز جميع جوانب الأمان الإشعاعي. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ اعتمد قانون بشأن الأمان من الإشعاع للمواطنين، ويحدد هذا القانون حقوق وواجبات المواطنين الذين يتعرضون للإشعاع، لأغراض العلاج الطبي، بالإضافة إلى حقوق وواجبات المواطنين الذين يتعرضون لغاز الرادون، وهو مصدر طبيعي من مصادر الإشعاع.

وبالإضافة إلى هذا قدم مشروع قانون للنظر فيه من جانب برلمان بيلاروس، بشأن استخدام الطاقة الذرية والحماية من الإشعاع، يغطي ضمن أمور أخرى موضوعات مثل المسؤولية المادية التي يتحملها مستخدمو مصادر الإشعاع الأيوني.

ومن بين مجالات الأولوية في الأنشطة التي يقوم بها بلدي لضمان الأمان الإشعاعي للمواطنين، حسم مشكلة سلامة النفايات، وهي المشكلة التي ظهرت في الفترة الأولى عقب حادث تشرنوبل. وانتهى العمل من تحديث وضمان جودة المرافق الخاصة بالمحافظة على النفايات وصيانتها وتحديد عناصر النويدات المشعة في النفايات النووية وفي هذا الصدد، فإن مشروع "إصلاح مرفق اكوراس للتخلص من النفايات المشعة" الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعتبر مبادرة هامة.

وتلاحظ بيلاروس بارتياح، التوسع الكبير في علاقاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان التعاون التقني في السنوات الأخيرة. وسياسة تحسين النهج التي تتبعها الوكالة في تقديم المساعدة التقنية وتراعى فيها المصالح الوطنية للدول ونوعية المشروعات التي تختار لتوجيهها صوب المستعمل النهائي، تعزز على نحو كبير فاعلية هذه الخطط.

وقد أيدت جمهورية بيلاروس مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التنفيذ المشترك لمشروع إرشادي لتحسين الهياكل الأساسية للأمان الإشعاعي وإدارة النفايات، وهي سعيدة بمسار تنفيذ المشروع.

وكون هذا المشروع ينطوي على خطط لحماية السكان من الإشعاع الأيوني الصادر عن بلدان أخرى في المنطقة يعطي لهذا المشروع طابعا إقليميا يمكن أن يكون حافزا إضافيا لتنمية الاتصالات الثنائية بين دول المنطقة في هذا المجال.

وثمة مثال آخر هام على التعاون الفعال بين بيلاروس والوكالة الدولية للطاقة الذرية، يتمثل في تنفيذ مشروع في بيلاروس لزراعة زيت بذر اللفت في المناطق الملوثة بالنويدات المشعة. وإزاء المكاسب الاقتصادية الناشئة عن هذا المشروع الذي كان أساسا صغير النطاق، أبرمت بيلاروس مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقا في عام ١٩٩٧ بشأن زراعة بذر اللفت وإنتاج زيوت تشحيم بيولوجية من هذه البذور.

إن تطهير الأراضي التي تأثرت نتيجة لحادث تشرنوبيل والأثر التجاري للمنتجات التي زرعت في المنطقة هما مجموعة مؤتلفة من المصالح الإنسانية والاقتصادية والتجارية. ومثال آخر على التعاون الفعال مع الوكالة، هو مشروع تحديث وتعزيز نوعية القياس الإشعاعي، والتوحيد القياسي سعيا وراء إنشاء نظام للإجازة والتصديق، بالإضافة إلى وضع معايير ثانوية.

وفي المستقبل القريب ستبقى الأولوية الرئيسية لبيلاروس إلى جانب المشاريع التي ذكرتها آنفا، هي تطوير التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحسين الطب النووي والاستخدام الفعال للأراضي التي تضررت بسبب حادثة تشرنوبيل، وإنشاء نظام يعتمد عليه للتخطيط في حالة الطوارئ والاستجابة العملية للحوادث النووية بما يتفق مع روح برنامج التنمية المستدامة في بلدنا في الألفية القادمة.

وفي الختام يود وفد بيلاروس أن يعرب عن تقديرنا الإيجابي للعمل الذي تقوم به الوكالة ونؤيد مجالات الأولوية في أنشطتها المقبلة. ونعرب عن أملنا في أن يكون هناك تعاون أوثق مع الوكالة في حل جميع المشاكل التي تتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

السيد هيوز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيكون كلامي موجزا جدا. وأود، في البداية، أن أعرب عن تقدير وفدي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على تقديمه تقرير الوكالة وعلى توليه بمهارة زمام الوكالة خلال السنة الماضية.

إنه من دواعي السرور الكبير لنيوزيلندا أن الوكالة مستمرة، بقيادة السيد البرادعي، في العمل بطريقة فعالة فتدعم عدم الانتشار النووي، بما في ذلك من خلال توسيع نظام ضمانات الوكالة، وتمضي بطرق عملية في تعزيز السلامة النووية.

إن نيوزيلندا تعتبر نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذا أهمية قصوى في الوفاء بمهمة الوكالة، المتمثلة في ألا تُستَعمل الطاقة الذرية إلا للأغراض السلمية دون سواها. وبعد أن وقعت نيوزيلندا على البروتوكول الإضافي مع الوكالة، خلال المؤتمر العام في فيينا، في أيلول/سبتمبر، أصبحت الآن أحد البلدان الـ ٣٣ التي أبرمت بروتوكولات إضافية لاتفاقاتها الأصلية الخاصة بالضمانات. وقد بدأ فورا نفاذ البروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه نيوزيلندا.

ونظام الضمانات هو أيضا نظام أساسي لنظام عدم الانتشار النووي كلّه، الذي يرتكز إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نرفض بشدة أي رأي ينادي بأن الوكالة ليس لها، أو أنه ينبغي ألا يكون لها، أي دور في مناهضة الانتشار النووي.

وتشاطر نيوزيلندا دولا كثيرة الرأي القائل إن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان تشكل تهديدا خطيرا لنظام عدم الانتشار النووي، ولاحتمالات نزع السلاح النووي. وقد أدانت نيوزيلندا هذه التجارب، كما فعلت في حالة جميع التجارب النووية. والدلائل التي تبدت، في الآونة الأخيرة، في الجمعية العامة بشأن التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنطوي على بعض التشجيع، غير أننا نريد أعمالا وليس كلاما، عندما يتناول الأمر المعايير وعدم الانتشار على المستوى الدولي. ونحث الهند وباكستان على وقف تطور أسلحتها النووية، وعلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير ودون شروط، وعلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، بوصفهما دولتين غير حائزتين لأسلحة نووية.

ومن الواضح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تستمر أيضا في أداء دور هام في العراق، في سبيل إصدار الشهادة الصحية النظيفة، التي ستمكّن هذا البلد من الانضمام من جديد إلى المجتمع الدولي. ولكن من الواضح كذلك أن ذلك لن يحدث إلا بالتعاون الكامل من جانب العراق. ولذا تشعر نيوزيلندا بقلق شديد لأن المدير العام كان عليه أن يذكر، مرة أخرى، أن عدم تمكن الوكالة من التفتيش على مواقع جديدة يُضعِف كثيرا خطة الرصد والتحقق المستمرة، والتأكيدات التي تستطيع الوكالة إعطاءها. ونحن نؤيد الموقف الذي لا لبس فيه الذي وقفه مجلس الأمن إذ طالب العراق باستئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

وترى نيوزيلندا أن اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال مُلزِما ونافذا من الناحية القانونية. ولاحظنا، بخيبة أمل، أن الجولة الحادية عشرة للمشاورات التقنية بين الأطراف في تشرين الأول/أكتوبر، لم تسفر مرة أخرى، عن تقدم يذكر. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إتاحة المعلومات اللازمة للتحقق من أن إقرارها الأصلي كان كاملا وصحيحا.

وتثني نيوزيلندا أيضا على المدير العام لاستعداده أن يسير قدما في تخطيط مستقبل الوكالة. فإننا نعتبر أن

هذا التفكير المستقبلي المَنحىَ هو أمر هام، خصوصا في إطار المفاوضات التي ستجرى في مؤتمر نزع السلاح، بشأن المواد الانشطارية، في أوائل العام القادم. وترى نيوزيلندا أن للوكالة دورا يعتبر جزءا لا يتجزأ من تدابير التحقق التي تقوم بها في إطار هذه المعاهدة الجديدة، وسوف نستمر في الاهتمام الكبير بهذا الجانب، وبجوانب أخرى من برنامج عمل الوكالة في المستقبل.

وأخيرا تظل نيوزيلندا ملتزمة بتأييد الوكالة وأعمالها، وهي أعمال لم أتطرق إليها جميعا اليوم بالطبع. ولذا نعطي تأييدنا الكامل للمدير العام ولمشروع القرار الماثل أمامنا في الوثيقة A/53/L.18.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد استمعنا إلى المتحدث الأخير في المناقشة حول هذا البند.

وأعطي الكلمة لممثل سلوفينيا لتقديم تنقيح لمشروع القرار A/53/L.18.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أتشرف بإبلاغ أعضاء الجمعية العامة أن هناك تنقيحا لمشروع القرار، الوارد في الوثيقة A/53/L.18.

وعند تقديم مشروع القرار صباح اليوم، كان رأي مقدميه أنه يعكس انعكاسا صادقا أنشطة الوكالة في السنة التي يجري استعراضها. ويعتقد المقدمون كذلك أن مضمون مشروع القرار متوازن، وأن شواغل الأعضاء المختلفين قد روعيت على النحو السوي.

بيد أن رغبة مقدمي مشروع القرار هي الحصول على أوسع تأييد ممكن لمشروع القرار. ولذا درسنا بعناية تعديل الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار، الذي اقترحه وفد العراق في الوثيقة A/53/L.19. وعلى إثر مفاوضات بين مقدمي مشروع القرار والوفود المهتمة، وبين وفد العراق، يقترح مقدمو مشروع القرار الآن تنقيحا للفقرة ٧ من المنطوق.

وتنقيح الفقرة ٧ من المنطوق هو كالآتي: في السطر الأخير من الفقرة تدرج كلمة "القليلة" بعد عبارة "المسائل والشواغل". وبذلك يصبح نص الجملة الأخيرة من الفقرة ٧ من المنطوق على النحو الآتي:

"وتشدد على أن زيادة الشفافية من قبل العراق ستساهم إلي حد كبير في حل المسائل والشواغل القليلة المتبقية".

وقد وافق على هذا التنقيح مقدمو مشروع القرار، على أن يكون مفهوما أن وفد العراق سيسحب تعديله الوارد في الوثيقة A/53/L.19.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل العراق بشأن احتمال سحب مشروع القرار A/53/L.19.

السيد الهيتي (العراق) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بروح الأخذ بالحلول الوسطى، وفي ضوء التنقيح الذي قدمه توا ممثل سلوفينيا بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.18، وتمشيا مع إرادة كثير من الوفود في التوصل إلى نص يمثل حلا وسطا، لن يتمسك وفدي بتعديله الوارد في الوثيقة A/53/L.19.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): كما سمعنا توا، تم سحب مشروع القرار A/53/L.19.

وقد انضمت البلدان الآتية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.18: بلغاريا، بيلاروس، سان مارينو، السلفادور، لكسمبرغ، موناكو، نيوزيلندا، اليونان.

وسنقوم الآن بالنظر في مشروع القرار A/53/L.18 كما نقح شفويا. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على عشر دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): عذرا على أخذ الكلمة لإثارة نقطة نظامية في هذا الوقت. إن وفدي يناشدكم بصفتكم رئيسا للجمعية العامة، ولما تتمتعون به من خبرة سياسية عالية، ولكونكم وزيرا للخارجية وتعرفون أن مشروع القرار المعروض للتصويت اليوم، والذي وزع رسميا صباح اليوم، له

تبعات سياسية وتحتاج الوفود إلى تعليمات من عواصمها.

أثرت هذا الموضوع لمناشدتكم ثانية لتأجيل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار خلال هذه الجلسة، ليتسنى إحالته وتلقي التعليمات بشأنه، وعدم تجاوز مسؤولينا في التوجيه حيال التصويت على مشروع القرار هذا. وكما تعلمون، كانت المشاورات جارية حتى الساعة الثالثة من بعد ظهر هذا اليوم على تعديلات قدمت صباح اليوم، وبالتالي جرى تعديل للمشروع وهو مطروح الآن.

أرجو منكم، بصفتكم السياسية، أن تراعوا هذا الطلب، ونناشد مقدمي مشروع القرار أن يتفهموا أهمية التأجيل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية إرجاء البت في مشروع القرار. وقبل اتخاذ قرار بهذا الشأن، أدعو ممثل سلوفينيا الذي طلب الكلمة.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمع وفدنا باهتمام للبيان الذي ألقاه ممثل الجمهورية العربية السورية. ونحن ندرك، كما يدرك مقدمو مشروع القرار، الأهمية السياسية لمشروع القرار والحساسية التي يتسم بها مضمونه. على أننا نذكر أن مشروع القرار وزع في الأسبوع الماضي، وكان متاحا لجميع الوفود يوم الجمعة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بعد فترة من المشاورات المستفيضة وكان أمام جميع الوفود المهتمة فرصة المشاركة.

علاوة على ذلك، كان للروح البناءة جدا التي سادت مناقشاتنا والمشاورات غير الرسمية صباح اليوم أن مكنت مقدمي مشروع القرار من الاتفاق مع مقدم التعديل على صيغة للفقرة ٧، وكان ذلك ترتيبا متوازنا وموفقا. لذلك نقترح، بكل احترام، أن مقدمي مشروع القرار يفضلون بقوة أن يبت فيه الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أذكر الممثلين بأن المادة ٧١ من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على أنه يجوز لأي ممثل أن يثير نقطة نظامية أثناء مناقشة أي مسألة، ويبت الرئيس في هذه النقطة النظامية فورا وفقا لأحكام النظام الداخلي. وللمثل أن يطعن في قرار الرئيس، فيطرح الطعن للتصويت فورا؛ ويبقى قرار الرئيس قائما مالم تبطله أغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين. ولا يجوز للمثل الذي يتكلم في نقطة نظامية أن يتكلم في مضمون المسألة قيد المناقشة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يدرك وفدنا أحكام النظام الداخلي المشار إليها، وبهذه الروح طلبت الكلمة للإعداد لقرار الرئيس، لأنه بدون تمهيد لقرار الرئيس فقد يساء فهمه في المستقبل على أنه تعطيل للمناقشة. ومن سلطة الرئيس أن يتخذ قراره، ولكن من حق الوفود التكلم - كما جرى عليه العرف والتقاليد في هذه الجمعية، حتى إذا ما اتخذتم قراركم سيدي الرئيس - يكون مستندا إلى الآراء التي يعرب عنها الوفود.

وفيما يتعلق باقتراح ممثل الجمهورية العربية السورية، أود أن أضم صوتي إلى صوت ممثل سلوفينيا، لأني أظن أن مشروع التعديل عمم في وقت مبكر يسمح بإجراء مشاورات، وبما أن مقدمي مشروع التعديل على المادة ٧ قد توصلوا إلى توافق آراء بشأنه، أود بكل تواضع أن أناشد الوفد السوري، بروح الإخاء، أن يتيح لنا اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، خاصة وأنه كان على الوفد السوري أن يتصرف بمجرد تعميم مشروع القرار في مسألة التشاور مع عاصمته. وإني أدرك أن المسألة تتسم ببعض الحساسية، ولكن توافق الآراء هو دائما روح النجاح، وآمل أن يتفهم الوفد السوري، وهم أعز أصدقائي، هذه الأهمية البالغة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل سوازيلند على كلمته التي أفهم منها إمكانية الطلب من ممثل الجمهورية العربية السورية أن يقول كلمته.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): إن وفدي لا يحاول وضع عراقيل أمام اتخاذ هذا القرار، وإن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عمل محمود من وجهة نظر وفدي ودولتي ونقدر الجهود التي تبذلها الوكالة ومديرها العام.

لقد استمعت إلى ما تفضل به سفير سلوفينيا حول موضوع توزيع هذا القرار يوم الجمعة. لقد وصلنا المشروع صباح اليوم وليس يوم الجمعة. نرجو مرة أخرى أن يؤخذ النظام الداخلي للجمعية العامة في الاعتبار باستمرار، وأنتم سيدي الرئيس وصي على النظام الداخلي ووديع له بصفتكم رئيسا للجمعية العامة نحترم آراءكم وموقفكم.

كذلك نكن تقديرا شخصيا لسفير سوازيلند ونقدر مناشدته ونقبل عدم طرح هذا المشروع على التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعرب عن امتناني لممثل الجمهورية العربية السورية لسحبه الاقتراح المقدم منه بشأن نقطة نظام.

ولذا نواصل الآن نظرنا في مشروع القرار A/53/L.18 بصيغته المنقحة شفويا. ومن يريد الكلام تعليلا لتصويته قبل التصويت فليتقدم الآن. وأذكّر الأعضاء بأن الوقت المحدد لهم لتعليل التصويت هو عشر دقائق وتلقى بيانات الوفود من مقاعدهم.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن من المؤسف أن تعود الجمعية العامة إلى التصويت على مشروع القرار نفسه، وهو ما ليس له فائدة على الإطلاق في تسوية القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية. وأعيد الآن تأكيد موقف وفدي من مشروع القرار.

فأولا، وكما ذكر وفدي هنا مرارا وتكرارا، ليست القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية مسألة تناقش في الأمم المتحدة، ولكنها مسألة تحل فيما بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

فالولايات المتحدة هي الطرف الذي أدخل الأسلحة النووية إلى كوريا الجنوبية، وهي أوجدت "الشكوك النووية في كوريا الشمالية" في محاولة منها لعزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ يتحدث بوضوح عن أن قضية الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية ليست سوى قضية سياسية وعسكرية تسويها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

أما عن تنفيذ الإطار المتفق عليه فهو ضروري لتسوية القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية. ونحن منذ أول يوم لاعتماد الإطار المتفق عليه قد جمدنا جميع المنشآت النووية ذات الصلة ووضعناها تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أننا سمحنا للوكالة بإجراء أنشطة التفتيش العادية وغير العادية في المنشآت النووية غير الخاضعة للتجميد. ولذا فطالما بقيت المنشآت النووية تحت إشراف الوكالة يظل حفظ المعلومات عن أنشطتنا النووية السابقة مكفولا.

ومع هذا فالولايات المتحدة لم تنفذ على النحو الصحيح أيًّا من التزاماتها بموجب الإطار المتفق عليه. فهي لم تتخذ خطوات لرفع الجزاءات كجهد واضح للتخلي عن سياستها العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولقد انقضى قرابة عام على الاحتفال بوضع حجر الأساس لإنشاء مفاعلات الماء الخفيف، ولكننا لا نعلم متى يبدأ العمل الإنشائي الكامل. ومن شأن تقاعس الولايات المتحدة عن تسليم الزيت الثقيل حسب الجدول الزمني المقرر أن يؤدي إلى صعوبات إضافية لاقتصادنا.

وتقول الولايات المتحدة الآن إنها لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق لأن كوريا الشمالية تبني هيكلا سريا تحت الأرض لمرفق نووي. وهذه واحدة من المحاولات الأخيرة للولايات المتحدة لفسخ الإطار المتفق عليه. وقد أوضحنا بجلاء أننا أنشأنا مبان تحت الأرض للاستعمال المدني، وإذا كانت الولايات المتحدة تصر على إيضاح لهذا فبوسعنا أن نظهر المنشآت التي تدعي الولايات المتحدة أنها مرفق نووي سري تحت الأرض، شريطة أنه حين يثبت أنه ليس مرفقا نوويا تدفع الولايات المتحدة تعويضا عن تشويه وإساءة سمعة بلدي.

وباختصار، فإن الإطار المتفق عليه ليس منحة من الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلقد جمدنا صناعتنا الوطنية المستقلة للطاقة النووية على أساس أن تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب الاتفاق. فإذا كانت الولايات المتحدة تعتبر الاتفاق أمرا مزعجا فإنها حرة في فسخه. ولن نستجدي الولايات المتحدة ألا تفسخه. وفي حالة فسخه سنكون أحرارا في أن ننمي صناعتنا المستقلة للطاقة النووية بتكنولوجياتنا ومواردنا، دون أن نعتمد على تكنولوجيا الآخرين ممن ليسوا على استعداد لتقاسم تكنولوجياتهم معنا، وهو أمر لا يناسبنا.

وثانيا، لا يمكن أن يكون هناك امتثال كامل لاتفاق الضمانات دون تنفيذ الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وكما قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقبل أنشطة الوكالة في سياق

الإطـــار المتفـــق عليه؛ فلا يمكن فصل هذه الأنشطة عن تنفيذ الإطار المتفق عليه بموجب الاتفاق.

والإطار المتفق عليه ليس مبنيا على الثقة وإنما على مبدأ اتخاذ إجراءات آنية من الجانبين. وأنشطة الوكالة في بلدنا ترتبط بتنفيذ الإطار المتفق عليه، ولذا ينبغي أن تجري بالتناسب مع تنفيذ الإطار المتفق عليه. وليس على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزام انفرادي بأن تسمح للوكالة بتنفيذ أنشطة المراقبة إذا لم تف الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب الإطار المتفق عليه. فإذا فسخ الإطار تصبح أنشطة الوكالة منتهية تلقائيا.

وفي هذا الصدد أود أن أذكر أن الجمعية العامة بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قررت الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آذار/مارس ١٩٩٣ ولكنها علقّت تنفيذ هذا القرار على شرط أن تنفذ الولايات المتحدة الإطار المتفق عليه.

ورغم هـــذه الحقائـــق فـــإن بعض البلدان وموظفي الوكالة يحاولون الابتعاد عـــن جوهـــر المشكلة بِحَثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لاتفاق الضمانات. فإذا كان هؤلاء مهتمين حقيقة بتسوية القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية وبامتثالنا لاتفاق الضمانـــات فينبغـــي ألا يضغطـــوا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنما أن يحثوا الولايات المتحدة، أصل القضية، على تنفيذ الإطار المتفـــق عليـــه. فحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لاتفاق الضمانات دون التفوه بكلمة واحدة عـــن تقاعس الولايات المتحدة عن تنفيذ التزاماتها بموجـــب الإطار المتفق عليه ليس إلا فعلا من أفعال المنافقيـــن الجبناء الذين يتنمرون على الضعفاء ويقفون إلى جانب الأقوياء، فهذا أمر لا يقنع من له عقل ومن لديه إحساس بالعدل.

وختاما فإن وفدي سوف يصوت ضد مشروع القرار لأنه يعوق تسوية القضية بدلا من أن يساعدها. والهدف منه هو الضغط علينا وبالتالي فهو يعرض مصير الإطار المتفـــق عليه للخطر. كما أنه يضر بمصداقيـــة الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت قبل التصويت.

وسوف تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/53/L.18 بصيغته المنقحة شفويا. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجـــان، البحريـــن، بنغلاديـــش، بيـــلاروس، بلجيكا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كـــوت ديفوار، كوبا، قبـــرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيـــوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينـــام، سوازيلنـــد، السويـــد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الممتنعون:
بوتان، بوتسوانا، الصين، الهند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باكستان، الجمهورية العربية السورية، فييت نام.

اعتمد مشـــروع القـــرار A/53/L.18 بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ٢١/٥٣).*

---

* وبعد ذلك أبلغت وفود الأردن وبوليفيا وسيشيل الأمانة العامة بأنها كانت تعتزم التصويت مؤيدة.

وبعد ذلك أبلغت وفود الاتحاد الروسي والأردن وبوتسوانا وبوليفيا الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في أخذ الكلمة لتعليل التصويت على القرار المتخذ توا.

هل لي أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مانيكام (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الهند، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تولي أقصى أهمية وقيمة لأهداف الوكالة. وبما أن هذا القرار يتعلق بأنشطة الوكالة، فقد كان من الممكن أن نؤيده ولكننا لم نفعل ذلك، ولم نتمكن من القيام بذلك، لأننا نواجه صعوبات جمة بالنسبة للفقرتين الثالثة والثانية عشرة من الديباجة.

فصياغة الفقرة الثالثة من ديباجة الوثيقة A/53/L.18، يبدو أنها تربط بين الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحرية البحث في مجال الطاقة النووية وتنميتها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يجب أن تسترشد به جميع مداولاتنا بشأن أنشطة الوكالة، يدعو الوكالة إلى تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع. وفضلا عن ذلك، يشدد النظام الأساسي على مبدأ المساواة في السيادة بين كل أعضاء الوكالة، والغرض من تلك الأحكام الواردة في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو، بداهة، تشجيع وصول الدول الأعضاء غير المقيد إلى الاستخدام السلمي للطاقة الذرية دون أي تمييز من أي نوع، وإن كان مشمولا بالضمانات الملائمة.

إن النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يسبق معاهدة عدم الانتشار من حيث الزمان، علاوة على أن الوكالة لم تعين بوصفها أمانة لمعاهدة عدم الانتشار. فالوكالة ببساطة تقوم بتنفيذ ضمانات مختلف الدول الأعضاء وفقا لاتفاقاتها مع هذه الدول، كما أن مفهوم الضمانات ذاته يسبق تاريخ معاهدة عدم الانتشار. ومعاهدة عدم الانتشار ليست معاهدة منصفة. هذا علاوة على أن أحكام المادة السادسة من تلك المعاهدة لم تنفذها حتى الآن الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالتالي لا يجوز استخدام المعاهدة وسيلة للتمييز بين أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كا (السنغال).

وبالتلميح بأن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار - التي يعرف الجميع آراء حكومة بلادي منها، هو وحده الذي يمكن أن يتيح فرصة الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ينحرف القرار عن الأهداف المكرسة في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل وينتقص منها في واقع الأمر.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الطريقة التي يجري بها تشويه الأهداف الأساسية للوكالة، أولا، بالنسبة لمعاهدة عدم الاتشار، والآن بتناول مسائل مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي مسائل لا صلة لها على الإطلاق بالنظام الأساسي للوكالة. وفي اجتماعات مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة الدولية، أكدنا مرارا وتكرارا أن الوكالة ليست المحفل المناسب لإجراء مناقشات بشأن التجارب النووية. وقد يكون المكان المناسب لذلك هنا في اللجنة الأولى، أو في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، أو في فيينا، في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لا تزال في طور التكوين.

ولقد أشرنا إلى أن البلدان التي أعربت عن معارضتها لإدراج بند في جدول الأعمال بشأن التجارب النووية التي أجريت في عام ١٩٩٥، تراجعت بعد ثلاث سنوات عندما أصبح الأمر متعلقا بمناقشة التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. كما أن قرار عام ١٩٩٥ صدر دون ذكر أسماء لأي بلدان. وحتى على الرغم من أن تلك البلدان أجرت تجارب نووية أخرى في عام ١٩٩٦، فلم يوجه إليها أي انتقاد في المناقشات التي جرت في الوكالة. وكان ذلك في تباين صارخ مع الإجراء الذي دفع به دفعا في المؤتمر العام هذه السنة. والفقرة باء - ١ من المادة الثالثة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعو إلى

"تحقيق نزع سلاح مضمون يشمل العالم كله" - لا إلى عدم الانتشار، وهو ما يناصره مقدمو القرار

الخاص بإجراء التجارب النووية. وأكدنا أيضا أن الوكالة الدولية للطاقة النووية التي ربما تكون ضمن أكثر المنظمات في منظومة الأمم المتحدة توجها نحو المجالات العلمية، تتعرض لخطر تمييع طابعها العلمي والتقني، وأن تصبح محفل ظل لمناقشة المسائل السياسية في الأمم المتحدة".

وشهدنا أيضا وضعا لم يسبق له مثيل في المؤتمر العام للوكالة، في أيلول/ سبتمبر من هذا العام، عندما امتنع ٢١ من مقدمي القرار عن التصويت على القرار المناظر ذاته، وعندما كان عدد الممتنعين عن التصويت مساويا تقريبا لعدد المؤيدين. ومن الواضح أن الأساليب والطرائق التي استخدمت لشق الطريق أمام هذا القرار، لم تترك في أذهان الدول الأعضاء، بما في ذلك عدد كبير من مقدميه، أي مجال للثقة، الأمر الذي انعكس في عملية التصويت.

ولهذا اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه.

السيد بانغ سن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود وفد الصين أن يعرب عن تقديره للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على كم العمل الكبير الذي أنجزته في العام الماضي تعزيزا لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وللتأمين من انتشار الأسلحة النووية ورصده ومنعه.

ووفد الصين راض بوجه عام عن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي فقد أقر معظم مضمون مشروع القرار المتعلق بالتقرير، والوارد في الوثيقة A/53/L.18. وفي الوقت ذاته، فإن وفد الصين لديه تحفظات فيما يتعلق بصياغة مسائل ذات صلة وردت في هذا القرار. وقد أيدت الصين دوما البحث عن حل مناسب للمسائل ذات الصلة، عن طريق المشاورات والحوار. ذلك أننا نعتقد أن اللجوء إلى الضغط أو أسلوب المواجهة لن يفضي إلى حسم القضايا. لتلك الأسباب، امتنع وفد الصين عن التصويت على القرار المتخذ توا بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة جانجوا (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على الرغم من الأهمية الكبيرة التي نوليها لأهداف ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اضطر وفد باكستان إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.18. وقد اضطررنا إلى ذلك بسبب إدراج الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، المتعلقة بإجراء التجارب النووية. وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية اعترضت باكستان على تقديم واعتماد القرار GC (42)/RES/19 بشأن إجراء التجارب النووية، اعتقادا منا بأن النظر في تلك المسألة يتجاوز اختصاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا علاوة على أن مشروع القرار كان تمييزيا في نهجه. وموقفنا المعارض في الوكالة لمسألة إجراء التجارب النووية، كان متسقا مع الموقف الذي اتخذته باكستان في عام ١٩٩٥، عندما قدم اقتراح مماثل ضد التجارب النووية التي أجرتها في ذلك العام دولتان صديقتان حائزتان للأسلحة النووية.

ومما يدعو إلى السخرية أن المشاركين النوويين في تقديم مشروع القرار وحلفاءهم العسكريين شعروا أنهم يضطرون إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الذي قدموه بسبب تضمنه نصا يدعو إلى نزع السلاح النووي. إن الموقف التمييزي الذي اتخذ في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد زاد من تعقُّده إدخال فقرة منفصلة من الديباجة تشير إلى القرار GC (42)/Res.19. ونذكر بأنه لم يرد في دورة الجمعية العامة سنة ١٩٩٥ ذلك الذكر للقرار المتخذ فيما يتعلق بالتجربة النووية في مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تلك السنة. وذلك التفريق غير مقبول. ولذلك كنا سنصوت ضد تلك الفقرة لو كانت طرحت للتصويت.

ولدينا أيضا تحفظات عن الفقرة الثالثة من الديباجة وتحفظات معينة عن الفقرة ٩ فيما يتعلق بالتأكيد الوقائي لدور الوكالة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ونعتقد أن هذا الأمر قيد النظر في اللجنة السادسة، ويجب عدم استباق الحكم على نتيجته.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.18، وذلك مرده ليس إلى عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأنشطة التي تقوم بها وفقا لولايتها. فنحن في سوريا نقدر تقديرا عاليا عمل الوكالة ودورها، بقيادة مديرها العام الدكتور محمد البرادعي. إن دورها المهم والقيادي في تقديم المساعدات للدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة خلال العام الماضي لهو دور مشكور ومقدر.

لقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار بسبب عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فتعذر بالتالي إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، رغم الجهود التي بذلتها وتبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومديرها العام السابق السيد هانز بليكس، إضافة إلى جهود مديرها الحالي، الدكتور البرادعي، الذي نؤكد له استعدادنا الدائم للتعاون معه ومع الوكالة لإنجاح أعمالها. وأملنا كبير في أن تكون هذه الجهود خلال العام المقبل أكبر وأوسع نطاقا، وأن تتوج بنتائج ملموسة تتناسب مع طموحات دول المنطقة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن بقاء إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إضافة إلى عدم إعلانها عن نيتها بالانضمام وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يعتبر خطرا على المنطقة وعلى العالم. إن استمرار إسرائيل في موقفها هذا من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين. وإننا نأمل أن تنجح مساعي المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في حث إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة، كي تصبح منطقة الشرق الأوسط، كغيرها من المناطق الأخرى في العالم، منطقة خالية من الأسلحة النووية فتساعد على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

أما فيما يتعلق بما ورد في الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة، الخاصة بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة، فإن وفدي يرى أن المساعي التي بذلها رئيس مجلس المحافظين، مشكورا، في سبيل إيجاد صيغة لتعديل المادة السادسة يمكن أن توفر أساسا للمناقشة وتبادل الآراء. ولكن طرح تعديل للمادة السادسة بالتوازي مع تشكيل المناطق الإقليمية في مجموعة مقترحات الرئيس لن يؤدي إلا إلى إعاقة التوصل إلى تسوية لموضوع ظل معلقا أكثر من عقدين.

وليس خافيا عن الأذهان أن مجموعتي أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا تتطلعان إلى إيجاد صيغة تحقق العدالة في تمثيلها في الوكالة نظرا للتقدم المطرد في زيادة انضمام هذه الدول إلى الوكالة.

أما تشكيل المناطق الإقليمية فهو بند مستقل يجب معالجته على الأسس المقررة في قرار المؤتمر العام ٢٢ (د - ٣٩)، الذي يذكر صراحة أن المسؤولية الأولى في البت في تشكيل المناطق الإقليمية تقع على المناطق ذاتها. وبالتالي لا يمكن فرض عضو على منطقة معينة دون الموافقة المسبقة لدول هذه المنطقة.

لقد رفضت دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا ولا تزال ترفض ضم إسرائيل إليها. وهذا الرفض له ما يبرره من الأسباب الموضوعية التي لا يمكن تجاهلها. فإسرائيل تحتل أراضي عربية لبعض دول المنطقة، وتهجّر سكانها وتمارس ضدهم العنف وتهدم منازل الفلسطينيين لتبني مستوطنات إسرائيلية عليها، وترفض أي مبادرات دولية لإحياء مفاوضات السلام على الأسس التي انطلقت منها. وفي ظل هذه الأوضاع، لا يمكن أن يقوم أي نوع من التعاون الذي يجب أن يتحلى به أعضاء أي مجموعة إقليمية لما يخدم أهدافها، ويحقق أكبر قدر من الفائدة. ونعتقد أن التمييز الذي تدعي إسرائيل أنه يمارس ضدها هو تمييز تعاني فعلا منه دول مجموعتي أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، بجعل حق تلك الدول رهنا بتطلعات غير مشروعة لدولة واحدة.

إننا نطالب المجتمع الدولي، وبخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإلزام إسرائيل، الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، بأن تبدي احتراما كاملا وغير مشروط لعمل الوكالة ولإرادة المجتمع الدولي عن طريق الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها ومنشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتصل بتنفيذ البروتوكول الإضافي النموذجي المتعلق بالضمانات والمشار إليه في الفقرة ٣، فإن اعتقاد وفدي الوطيد أن البروتوكول يجب أن ينفذ بالتساوي وبشكل غير تمييزي على المرافق والأنشطة النووية لجميع الدول الأعضاء في الوكالة، وخاصة على الدول الحائزة للأسلحة النووية.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد صوت وفد كوبا تأييدا لمشروع القرار A/53/L.18 لأننا نشعر أن جوهر النص يركز الاهتمام على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي وكالة نرى أنها تقدم مساهمة كبيرة للبلدان النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولكن نكرر ما قلناه في بياننا السابق، إن قرار هذا العام يدرج، مرة ثانية، عناصر دخيلة على هذا البند من جدول الأعمال. ولذلك، يود وفدي أن يسجل أنه لو كان قد أجري تصويت منفصل

على بعض الفقرات، لكنا قد امتنعنا عن التصويت وفقا لموقف بلدي من القرارات التي أشارت إليها تلك الفقرات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين ممارسة لحق الرد حول هذا البند.

وقبل أن أدعو الوفد الأول الذي طلب الكلمة ممارسة لحق الرد، أود أن أذكّر الأعضاء أنه، وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤، تقتصر البيانات ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق بالنسبة للبيان الأول، وعلى ٥ دقائق بالنسبة للبيان الثاني، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشارت عدة بلدان إلى القضية النووية في شبه جزيرة كوريا وحثت بلدي على الامتثال الكامل لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أنني، لا أظن أن هناك حاجة إلى الإجابة عليها، حيث أنني أعربت عن موقف وفدي بوضوح قبل التصويت. ولكنني سأمارس حق الرد للإجابة على كوريا الجنوبية واليابان فقط، لأنه من غير المناسب أن يتحدثا عن القضية النووية في شبه جزيرة كوريا.

بالنسبة لسلطات كوريا الجنوبية، فإنها خانت الأمة، وأدخلت أسلحة نووية أجنبية في أراضي الأمة الكورية. ومن غير المعقول أن تختلف سلطات كوريا الجنوبية معنا، كما لو كانت مهتمة بالقضية النووية في شبه جزيرة كوريا. فقد توسلت هذه السلطات إلى الولايات المتحدة لكي توفر لها مظلة نووية تعتبر عقبة من أهم العقبات في سبيل نزع السلاح النووي من شبه جزيرة كوريا. إن القضية النووية في شبه جزيرة كوريا ليست مسألة تقنية، بل مسألة عسكرية وسياسية خطيرة. ولذلك فإن السلطات في كوريا الجنوبية لا صوت لها في القضية النووية لأنها ليست لها صلاحيات بالنسبة للمسائل العسكرية والسياسية.

إن السلطات في كوريا الجنوبية تحاول الافتراء علينا بغرض عزل بلدي عن المجتمع الدولي، في النهاية. وليس في نيتها تسوية القضية النووية. وكلما أثارت الضوضاء والافتراءات حولنا، كلما كشفت عن حقارة وابتذال يتميز بهما الخونة الذين يعتمدون على القوات الأجنبية.

وبالنسبة لليابان، فهي تتبع سياسة التسلح النووي باتساق وعجرفة. فهي تشغل أكبر مصنع لإعادة التجهيز في العالم. وقد ادعى وزراء الحكومات اليابانية المتتابعة أن حيازة اليابان للأسلحة النووية مشروعة. وفيما يتصل بمشروعية استخدام الأسلحة النووية، فإننا لا نستطيع، على وجه الخصوص، التغاضي عن أن اليابان تقدمت لمحكمة العدل الدولية برأي مؤداه أن استخدام الأسلحة النووية لا يتعارض مع القانون الدولي. كل هذا يوضح أن اليابان لا تهتم بالتسوية العادلة للقضية النووية في شبه جزيرة كوريا. وهي غير متهمة كذلك بسلم وأمن المنطقة، كما تزعم أحيانا؛ لكنها تحاول يائسة إيجاد ذرائع لتسلحها النووي. إن الطموح العسكري لليابان يمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في منطقة شمال شرق آسيا. ولا يمكننا أن نتصور أن اليابان تسعى إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وإحلال السلام، بالرغم من معاناتها من القصف النووي في الماضي، وكثرة كلامها عن معارضتها للأسلحة النووية. وإن اليابان ينبغي أن تعرف أنه من أجل أن تكسب ثقة البلدان المجاورة، فلا بد أن تتخلى عن العجرفة والمكر وأن تبدي النزاهة والإخلاص.

السيد شو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا بعناية بالغة وباهتمام كبير إلى البيان الذي أدلى به توا زميلنا من كوريا الشمالية صراحة. إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء بيانه؛ وعلى وجه الخصوص، فإن الجزء الذي وجهه إلى وفدي مزعج تماما. فهو مزعج لأنه يفتقر في لغته إلى الحد الأدنى من اللياقة والمجاملة المطلوب في المناقشة الجادة لمسألة هامة مثل تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نرفض ذلك تماما.

إذا دخلنا في التفاصيل، وناقشنا نقطة نقطة، فإن ذلك، في تصوري، سيستغرق عدة ساعات، وأعتقد أن هذه الهيئة لا تريد ذلك، ولذلك سأمتنع عن مبادلة الأسلوب غير اللائق الذي استخدمه زميلنا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهو أسلوب يرفضه وفدي تماما.

وثانيا، نشعر بإحباط شديد، لأنه بالرغم من نوايا وفدنا الطيبة للعثور على عنصر جديد في بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم نتمكن من اكتشاف أية إشارة منه إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستمتثل للنداء الذي صدر بما يشبه اتفاق الآراء من المجتمع الدولي إلى ذلك البلد ليتعاون مع الوكالة بغية التنفيذ الكامل لاتفاق ضمانات الوكالة.

وفي بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعليل التصويت، تحجج مندوبها بأن بلده لا يخضع لأي التزام قانوني بتنفيذ اتفاق الضمانات، وربط كل هذه الالتزامات بالإطار المتفق عليه. ولكن هذا غير مقبول لنا أيضا. وقد وضحنا ذلك بجلاء في بياننا أثناء مناقشة تقرير الوكالة، كما فعل مندوبون آخرون كثيرون. ولا شك في أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تخضع لالتزام قانوني بتنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة. ولا يمكن أن يحل الإطار المتفق عليه محل هذا الالتزام.

وبطبيعة الحال، نحن نؤيد التنفيذ الكامل للإطار المتفق عليه، لأن تنفيذه هام جدا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ولكن الإطار المتفق عليه نفسه لا يعفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات. والإطار المتفق عليه هو الترتيب الذي يستكمل ويعزز الالتزام القانوني الذي قطعه طوعا الكوريون الشماليون عندما انضموا إلى معاهدة عدم الانتشار، وعندما وقعوا على اتفاق ضمانات الوكالة.

ولا أظن أني بحاجة إلى أن أستشهد بالقرارات التي اتخذت في محافل دولية كثيرة. وقد اتخذنا لتونا قرارا آخر باسم الأمم المتحدة يدعو إلى تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكامل في تنفيذ اتفاق الضمانات، ويعرب عن الشواغل العميقة إزاء عدم الامتثال المستمر من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أما بعد، فإننا نود أن نناشد زميلنا ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تصبح بلده أكثر حصافة واستعدادا في مناقشاتها وتفاعلاتها التقنية مع الوكالة بغية التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الذي لا يزال ساريا وملزما لها قانونا.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من الهزلي والسخيف تماما أن الخونة يعطون دروسا في الوطنية. فالكوريون الجنوبيون خونة حقيقيون أتوا بالأسلحة النووية ويلتمسون الحماية في ظل مظلة نووية أجنبية. وهذا يعني أنهم ينوون الدعوة إلى هجوم نووي أجنبي على مواطنيهم. كما أنهم يسعون لتحقيق هدف عزلة بلدنا عن المجتمع الدولي. وما أدلى به ممثل جمهورية كوريا الآن يدلل على نية خفية لعزل بلدي عن المجتمع الدولي. وهم لا يعرفون حتى ما يحدث سياسيا وعسكريا في شبه الجزيرة الكورية. ولكنهم يقومون الآن بمناورات عسكرية واسعة النطاق بالاشتراك مع الولايات المتحدة ضدنا. وأعلن مرة أخرى أنهم خونة للأمة. ومن المهم جدا للكوريين الجنوبيين أن يفكروا بتعمق إذا كانوا يحسبون أن بإمكانهم أن ينتفعوا من تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية عن طريق إعاقة تسوية المسألة النووية، وإلا، فمن المؤكد أنهم سيندمون على تصرفاتهم المتهورة والمنافية للعقل.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا مرة أخرى بإحباط شديد للبيان الذي

أدلى به الآن زميلنا ممثل كوريا الشمالية. ولا أشعر بأنه ينبغي أن أستغرق وقتا ثمينا في مجرد دحض ما قاله، لأنه لم يكرر إلا لغة تفتقر إلى المجاملة والكياسة. وأود أن أكرر ببساطة رفضنا لهذا البيان وأن نسجل ذلك. ولكنني تبينت عنصرا واحدا جديدا - وهو الادعاء بأن جمهورية كوريا تحاول عزل كوريا الشمالية. هذا خطأ، وأود أن أصحح الوضع بالنسبة لهذه النقطة. فكما حدث في مناسبات عديدة، وبخاصة بعد تشكيل حكومة جديدة في جمهورية كوريا، كنا نتبع بنشاط كبير سياسة مشاركة شاملة تجاه كوريا الشمالية. ولا نود أن نشارك في أوضاع المواجهة التي تعود إلى العهود القديمة. بل نحاول أن نبدأ حقبة جديدة تسودها المصالحة والتعاون في شبه الجزيرة الكورية. وسياسة المشاركة التي تتبعها حكومتي الجديدة، وتدعي سياسة الشمس الساطعة، ترفض عزل كوريا الجنوبية، بعكس الشبح الذي يتصوره الآن زميلي الكوري. نريد أن نكون متعاونين، وأن نأتي بكوريا الشمالية إلى المجتمع الدولي من أجل رخاء شبه الجزيرة الكورية، ورفاهها، وازدهارها، بل وسلامها.

وإذ قلت ذلك، أناشد مرة أخرى زميلنا ممثل كوريا الشمالية في بدء حقبة جديدة يسودها السلام الحقيقي، والمصالحة، والتعاون في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في ممارسة حق الرد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.